

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9765

الأربعاء، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 10/25

نيويورك

السيدة بيرسفيل . . . . . (سويسرا)	الرئيسة
الاتحاد الروسي . . . . . السيد نيبنزا/السيدة إيفستيغنيفا	الأعضاء:
إكوادور . . . . . السيد مونتالفو سوسا	
الجزائر . . . . . السيد مرابط	
جمهورية كوريا . . . . . السيد سانغجين كيم	
سلوفينيا . . . . . السيد جبوغار	
سيراليون . . . . . السيد كانو	
الصين . . . . . السيد فو كونغ	
غيانا . . . . . السيدة رودريغيس - بيركيت	
فرنسا . . . . . السيد دارماديكاري	
مالطة . . . . . السيدة فرازير	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد إيكرسلي	
موزامبيق . . . . . السيد فرنانديس	
الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد وود	
اليابان . . . . . السيد إيبريا	

## جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن 1160 (1998) و 1199 (1998) و 1203 (1998) و 1239 (1999) و 1244 (1999)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2024/741)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-32138 (A)



يشرفني أن أطلع المجلس على آخر التطورات في كوسوفو منذ صدور تقرير الأمين العام (S/2024/741) الذي يشمل الفترة من 16 آذار/مارس إلى 15 أيلول/سبتمبر من هذا العام، وأن أتناقش معكم بعض الملاحظات الشاملة.

من واقع اتصالاتي مع المسؤولين في بلغراد وبريشتينا، ومع الأطراف الفاعلة السياسية والمدنية المحلية والشركاء الدوليين، أتناقش معكم ما سمعته من تطلع إلى إجراء حوار بناء وعلاقات سلمية، على الرغم من أن الحالة على أرض الواقع لا تزال هشّة والتقدم مؤقتاً.

خلال زيارتي الأخيرة إلى شمال كوسوفو في أيلول/سبتمبر، أعربت منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية والمقيمون على حد سواء عن قلقهم البالغ إزاء الأثر السلبي للإجراءات الانفرادية الأخيرة التي تؤثر على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأوضحوا لي أن عمليات الإغلاق الأخيرة لفروع البريد الصربي والمكاتب البلدية التي تديرها حكومة صربيا، بما في ذلك آخر إغلاق في سكندراي/سربيتسا في 16 تشرين الأول/أكتوبر، قد حد من إمكانية حصولهم على الخدمات الرئيسية، ولا سيما لطائفة صرب كوسوفو. ضاعفت هذه الصعوبات من أثر التدابير السابقة، مثل تنظيم استخدام الدينار وإغلاق فروع مصرف الادخار "بوستانسكا شتيديونيكا"، وأعرب أفراد هذه الطائفة كذلك عن قلقهم إزاء المؤشرات التي تشير إلى أن سلطات بريشتينا قد تحاول تأكيد سيطرتها على المؤسسات التعليمية والصحية التي يمولها الصرب.

وفي معرض الحديث الذي جرى في وقت سابق من هذا الصيف بشأن إعادة فتح جسر إيبار أمام حركة مرور المركبات، واستجابة للدعاء بزيادة عدد الاعتقالات لصرب كوسوفو بسبب جرائم مزعومة تتعلق بالنظام العام، لاحظنا زيادة ملحوظة في النشاط المدني في شمال كوسوفو، بما في ذلك بين الجماعات النسائية وطلاب الجامعات. وفي هذا الصدد، لا بد لي من الإعراب عن القلق إزاء اعتقال أفراد بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير والتجمع. وفي الأسابيع الأخيرة، كان هناك عدد من الادعاءات حول الاستخدام المفرط للقوة وسوء المعاملة من جانب الشرطة أثناء عمليات الاعتقال والاحتجاز لدى الشرطة في

افتتحت الجلسة الساعة 10/25.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن 1160 (1998) و 1199 (1998) و 1203 (1998) و 1239 (1999) و 1244 (1999)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2024/741)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة. باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية جمهورية صربيا.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا السيدة دونيكا غيرفاللا - سفارتس إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/741، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زيادة.

السيدة زيادة (تكلمت بالفرنسية): اسمحو لي أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وبلدكم، سويسرا، وأعضاء فريقكم، على رئاستكم الممتازة للمجلس هذا الشهر..

(تكلمت بالإنكليزية)

نتائج ملموسة من ذلك الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ولا يزال الحوار، الذي نؤيده بقوة، محورياً لحل المسائل المعلقة، بما في ذلك إنشاء رابطة/مجتمع البلديات ذات الأغلبية الصربية. وسيحقق النجاح من خلال النهج البناء والمفتوحة واحترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشق الأنفس طوال عدد من السنوات. وأعتقد أن كلا الجانبين يقر بأن إحرار تقدم ذي مغزى نحو تحقيق نتائج سياسية حاسمة يجب أن يبنى على الثقة المكتسبة من تحقيق الأهداف الممكن تحقيقها. أرحب بالموقف الحكيم لمجلس كوسوفو القضائي بشأن إبقاء الباب مفتوحاً أمام العودة المحتملة للقضاة من صرب كوسوفو، تماشياً مع الحوار الدائم الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

أسفر رفع الحظر المفروض على دخول السلع من صربياً في 8 تشرين الأول/أكتوبر، والمصحوب بتوافق في الآراء بشأن إجراءات اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، عن تسعة اتفاقات تهدف إلى تعزيز الرخاء الاقتصادي الإقليمي. وقد استؤنف الآن عبور السلع الصربية إلى كوسوفو. ومن الحتمي معالجة الاختناقات الحالية على جناح السرعة. ويؤكد التقدم المحرز مؤخرًا إمكانية القيام بعمل أعمق نحو التكامل الإقليمي من خلال الحلول التوفيقية الدبلوماسية البناءة وتوافق الآراء. والإفراج المتوخى عن الأموال الأولية من خطة النمو، عقب اعتماد المفوضية الأوروبية لبرنامج الإصلاح التي قدمتها الحكومات في غرب البلقان، يشجع الزخم لمواصلة دفع وتعزيز التكامل والتعاون الإقليميين.

إن بناء الثقة على جميع المستويات لا تزال حجر الزاوية لمستقبل مشترك أفضل للجميع. وتقرير مؤشر الثقة الأخير، الذي أصدرته منظمة غير حكومية محلية كجزء من مشروع بارابار والذي تدعمه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، يبرز نتائج انعدام الثقة في المؤسسات والتشاؤم المتزايد بشأن مستقبل الثقة فيما بين الطوائف. ومع ذلك، يرى معظم المجيبين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو أن المصالحة ضرورية الآن لمستقبل أفضل للأجيال القادمة، ربما الآن أكثر من أي وقت مضى لتحقيق التقدم مما يبين بجلاء أهمية العمل النشط لبناء الثقة.

شمال كوسوفو. وتجري الآن مفتشية الشرطة في كوسوفو تحقيقات بشأن تلك الادعاءات. وإتاحة النتائج التي تتوصل إليها المفتشية للجمهور، ما أن تفرغ من التحقيقات، سيمثل خطوة مفيدة نحو بناء الثقة في المؤسسات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المفتشية أوصت قبل بضع دقائق فقط بتوقف إثنيين من أفراد الشرطة متورطين في احتجاز أحد صرب كوسوفو في ميدان سانت لازار في 26 تشرين الأول/أكتوبر.

إن النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها يكمن في صميم مهمتنا في كوسوفو. وعلى خلفية التطورات الأخيرة، من الأساسي تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز المساواة وعدم التمييز، ولا سيما لدعم حقوق الملكية والحفاظ على التراث الثقافي والمراعاة الكاملة للحقوق اللغوية لجميع الطوائف. وأرحب بالجهود التي يبذلها أمين المظالم للتواصل مع مختلف المجتمعات المحلية وأشجعه وأعضاء فريقه على الاستمرار في الوفاء بولايتهم باستقلالية. وأرحب أيضاً ببعض التقدم الذي أحرزه مؤخرا الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين والمسعى المتواصلة لتلبية توقعات الأسر، التي يتقل حزنها المستمر كاهل النسيج الاجتماعي.

بعد مرور عام على الحادث الأمني الخطير في بانيسكا/بانيسكييه ما زلت أطلب مساءلة الجناة في الوقت المناسب من خلال عمليات قضائية شاملة وعادلة وشفافة ومستقلة، وهذا أمر يتحتم القيام به لتعزيز الاستقرار. وأعمال العنف هذه غير مقبولة ويجب عدم تكرارها. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن جلسة الاستماع الأولية بشأن القضية عقدت في 9 تشرين الأول/أكتوبر في المحكمة الأساسية لبريشيتينا ضد المتهمين الثلاثة المحتجزين؛ ومن ثم، فإن هذه القضية لم يتخذ حيالها أي إجراء ملموس. ووجهت إلى ما مجموعه 45 شخصا مجموعة من التهم، بما في ذلك الإرهاب.

واجتمع كبار المفاوضين في بروكسل يوم الخميس الماضي بتيسير من الاتحاد الأوروبي. من التطورات الجديرة بالترحيب بها قرار إنشاء فريق عامل لتيسير دخول بعض المنتجات القابلة للتلف والنهوض بالربط البيئي للطاقة. ومن الضروري تكثيف الجهود لتحقيق

إلى نداء الأمين العام الموجه إلى القيادة المسؤولة، لضمان التمسك بتلك القيم المشتركة روحا وممارسة.

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أؤكد بالإسهامات الكبيرة لقائد قوة كوسوفو المنتهية ولايته، اللواء أوركان أولوتاش، الذي كانت قيادته مفيدة في إدارة مختلف الأزمات. كذلك أرحب ترحيبا حارا بخلفه، اللواء إنريكو باردواني، الذي أتطلع إلى العمل معه على نحو وثيق. وأناشد أعضاء مجلس الأمن أن يظلوا ثابتين في التزامهم بالسلام والاستقرار والتعاون في كوسوفو، وأعرب عن تقديري العميق لاستمرار المجلس في دعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومن خلال العمل معا، يمكننا المساعدة في دفع عجلة الحوار السياسي البناء، وحماية الحقوق الأساسية، وتعزيز الأمن والرخاء الأكثر ديمومة للجميع.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أشكر السيدة زيادة على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية صربيا.

**السيد دوريتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ بشكر أعضاء المجلس على مواصلة اهتمامهم فيما يتعلق بالأزمة المتصاعدة في كوسوفو وميتوهيا. وفي مواجهة التحديات الراهية لسلامة ورفاه شعبها، ما انفكت صربيا ثابتة في التزامها بالسلام والاستقرار والاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرار 1244 (1999) والقانون الدولي.

بينما نخوض غمار هذه التحديات، أود أن أشدد على أن صربيا ملتزمة التزاما كاملا ببناء مستقبل مزدهر لجميع مواطنيها. وإنني إذ أتكلم بصفتي ممثلا لصربيا، يمكنني القول بفخر إن بلدي اليوم عضو مسؤول ويتطلع قدما في المجتمع الدولي. وصربيا مساهم أوروبي رئيسي في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من الشرق الأوسط إلى البحر الأبيض المتوسط، وفي القارة الأفريقية أيضا. وبعد أن حافظت صربيا على معدل نمو قياسي مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من عقد، وصل حجم ناتجنا المحلي الإجمالي الوطني أكثر من الضعف خلال العقد الماضي. نحن نعزز بيئة مؤاتية للأعمال التجارية، بيئة تشجع الاستثمار والابتكار. وفي كانون

وبناء على ذلك، تظل بعثتنا مكرسة لتعزيز الجهود على أرض الواقع التي تهدف إلى بناء الثقة فيما بين جميع الطوائف، بما في ذلك في مجالات حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن. وكجزء من التزامنا بتشجيع المشاركة المجدية للنساء والشباب في العمليات السياسية، دعمت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مؤخرا المناقشات الرفيعة المستوى بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين في إطار الحوار. وأسفرت هذه التبادلات عن توصيات محددة للحكم وصنع القرار الشاملين من الناحية الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى التنظيم الناجح لجمعية الأمم المتحدة الإقليمية السادسة للشباب، شارك 130 مندوبا محليا وإقليميا من الشباب في حدث "الشباب والسلام والأمن في عصر الذكاء الاصطناعي"، الذي عقد في كوسوفو في أيار/مايو. وتواصل البعثة تنظيم حلقات عمل لتزويد الشباب من مختلف الطوائف في كوسوفو بالمهارات اللازمة لمكافحة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة.

ومع اقتراب فترة الحملة الانتخابية السابقة، من المهم جدا أن يهيئ القادة السياسيون وجميع قطاعات المجتمع بيئة يشعر فيها الناخبون بالثقة والمشاركة والاطمئنان إلى أن مشاركة جميع الطوائف، بما في ذلك طائفة صرب كوسوفو في الشمال، يمكن أن تؤدي إلى نتائج ذات مغزى.

وهذا يعني ضمان الممارسة السلمية لحق التصويت كونه أحد عناصر الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة. وهذا يعني أيضا ضمان تهيئة الظروف للمشاركة الواسعة، التي لا يمكن تحقيقها إلا عندما يشعر الناس بالأمان والاحترام والتمكين.

لم يجتمع أعضاء المجلس في الجمعية العامة خلال أسبوع رفيع المستوى إلا في الشهر الماضي. وخلال ذلك الأسبوع المذكور، سلط قادة العالم الضوء على ضرورة العمل الجماعي لتعزيز السلام والتنمية المستدامة والكرامة الإنسانية. وكل تلك القيم تكتسي أهمية عميقة في كوسوفو والمنطقة الإقليمية. وهذه القيم معرضة للخطر إذا اتخذت إجراءات تهدد الحقوق والحريات وسبل العيش فيما بين سائر الطوائف. لذلك، من قاعة المجلس أهاب بجميع الأطراف الاستجابة بنفس القدر

من الأشد تدميرا النظر في الحاضر الذي لا يطاق، والذي تسبب به نظام ألبين كورتي للصرب في كوسوفو وميتوهيا. منذ عودة ألبين كورتي إلى السلطة، كثفت إدارته بشكل منهجي التدابير الرامية إلى عزل وتهميش المجتمع الصربي. تخيلوا أن عملة المرء تم حظرها فجأة، وتجريد المعاشات التقاعدية وقطع الدعم الاجتماعي. وبالنسبة للصرب في كوسوفو وميتوهيا، هذا ليس افتراضيا - إنه بالضبط الواقع الذي يواجهونه في كوسوفو اليوم. وفي أيلول/سبتمبر، اقتحمت الشرطة الخاصة المدججة بالسلاح مكاتب البريد في البلديات ذات الأغلبية الصربية، مما أدى إلى شل الحياة اليومية فعليا. وأصبحت الحقوق الأساسية مثل تسجيل ولادة طفل أو الحصول على استحقاقات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة الصربية للجميع على قدم المساواة شبه مستحيلة. وتصاعد العنف ضد الصرب تصاعدا حادا. وفي عام 2024 وحده، سُئ أكثر من 90 هجوما استهدفت أفرادا وممتلكات صربية على وجه التحديد، ولم يمثل أي من الجناة أمام العدالة. لقد صدمت الحوادث المزعجة التي تورط فيها أطفال مجتمعاتنا بشكل خاص. وفي الآونة الأخيرة، تعرض طفل لهجوم في شمال ميتروفيتسا من قبل رجل يحمل سكاكين - وهو الهجوم السادس عشر من نوعه منذ تولي السيد كورتي منصبه. كم عدد الهجمات التي يجب أن نشهدها قبل القيام بعمل ملموس؟

أما في شمال كوسوفو، فيواجه السكان الصرب واقعا يوميا من القوة الفجة. وخارج إطار أي من الاتفاقات القائمة، تحكم المنطقة قوة شرطة أحادية العرق موالية لكورتي، وتفرض السياسات من خلال التهيب بدلا من تطبيقها بالقبول. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت إدارة كورتي رؤساء بلديات ألبان عرقيين قوميين، تم "انتخابهم" بدون أي دعم صربي تقريبا ولا يتمتعون بأي شرعية على الإطلاق فيما بين الطوائف التي من المفترض أن يخدموها. إذ لا يحصلون على نسبة واحد في المائة من الدعم - ومع ذلك يحكمون. وفي الوقت نفسه، فإن رفض بريشتينا احترام اتفاق بروكسل الذي ينص على إنشاء مجتمع البلديات ذات الأغلبية الصربية، قد جرد الصرب حتى من الحماية القانونية الأساسية. وقبل يومين فقط، في بيان عام يتحدى مرة أخرى

الأول/ديسمبر، سنتولى صربيا رئاسة الشراكة العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي، وفي عام 2027، ستستضيف بلغراد، مسقط رأسي، المعرض العالمي المتخصص لإكسبو 2027، مما يستحدث فرصا جديدة للمنطقة بأسرها. كجزء من مبادرة البلقان المفتوحة التي أطلقها الرئيس فوتشيتش ورئيس وزراء ألبانيا راما وحكومة جمهورية مقدونيا الشمالية، أنشأنا سوق عمل إقليمي واحد، ونرحب في بلدنا بالمشاركين من جميع أنحاء المنطقة. تهدف مبادرات مثل مشروع صربيا الرقمية إلى دمج التكنولوجيا في اقتصادنا، وتعزيز مجتمع قائم على المعرفة. بينما نبني صناعات جديدة ونستحدث فرص عمل، نلتزم بضمان عدم تخلف أي مجتمع عن الركب في هذا التقدم.

من المحزن أن التناقض مع ما يجري في مقاطعتنا الجنوبية كوسوفو وميتوهيا لا يمكن أن يكون أكثر وضوحا مما هو عليه الآن. وكما تكشف سلسلة من تقارير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتطورات الأخيرة، فإن الحالة في كوسوفو وميتوهيا قد ساءت بشكل كبير في السنتين ونصف السنة الماضية، حيث أدت انتهاكات حقوق الإنسان والتحركات الانفردية من جانب نظام ألبين كورتي إلى تهيئة مناخ من الخوف وعدم الاستقرار. واليوم، أنا هنا لأتكلم بالتفصيل عن بعض التجاوزات الخطيرة التي ارتكبتها نظامه ضد الطائفة الصربية وأناشد المجلس القيام بعمل عاجل وحاسم. وكما سنرى اليوم، فإن السؤال الحقيقي الذي يواجها هو ما إذا كنا سنقف على الحياد بينما يعاني الناس العاديون الأبرياء أو سنتخذ خطوات ملموسة لحماية الضعفاء.

أولا، نحتفل هذا العام بذكرى حزينة لا يمكن إغفالها. لقد مرت 20 سنة على مذبحه 17 آذار/مارس 2004، عندما قتل 28 شخصا بريئا وجرح ما يقرب من 1000 آخرين. وكانت هذه الموجة الثانية من التطهير العرقي ضد الصرب بعد تلك التي حدثت في عام 1999، والتي أدت إلى الطرد القسري لـ 250 000 شخص وتدمير أكثر من 150 كنيسة صربية، مع ترك 40 كنيسة أرثوذكسية صربية إضافية مدمرة في 17 مارس وحده.

وكما ذكرت من قبل، كان الماضي القريب للصرب في كوسوفو وميتوهيا مؤلما ومعقدا. وبالنظر إلى ذلك الماضي القريب، نجد أن

للحريات الدينية فحسب، بل لقرون من التراث الثقافي الصربي، مما يدل على عدم احترام الحقوق والحريات الأساسية.

وصلت أعمال العنف التي تستهدف الصرب إلى مستوى يندر بالخطر. وقد أدت دوريات الشرطة ذات الطابع العسكري والمسيرات الاستفزازية التي تقوم بها القوات المسلحة في كوسوفو - والتي تعتبر غير قانونية - إلى زيادة الخوف في المناطق الصربية. في هذا العام وحده، تم إطلاق النار على ستة صربيين دون أن تتم محاسبة أي شخص. من أطلق النار على دراجيسا جالجاك من الخلف؟ لم يعد يُطرح هذا السؤال. لقد ارتفعت الهجمات ذات الدوافع العرقية بنسبة 50 في المائة منذ تولي ألبين كورتي منصبه، حيث تم تسجيل 434 حادثة على مدار العامين ونصف العام الماضيين. أُطلب من أعضاء المجلس أن يتخلوا أن مجتمعاتهم تواجه هذا النوع من انعدام الأمن يومياً - هل سيشعرون بالأمان؟

أما في شمال كوسوفو، فقد اتخذت قوات الشرطة الخاصة في بريشتينا خطوات متزايدة العدوانية لقمع الوجود الصربي. فقد اقتحم ضباط مسلحون مؤسسات صربية واعتدوا جسدياً على المدنيين العزل، بل وأصابوا أطفالاً بجروح. لا بد لي من الإشارة إلى أننا نشهد للأسف زيادة في عدد حالات الاعتداء الجنسي المبلغ عنها ضد النساء الصربيات، وأحياناً من جانب مسؤولي الأمن في كوسوفو، دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

كل ذلك هو جزء من حملة ممنهجة تهدف إلى ترهيب مجتمع متزعزع بالفعل. في العام الماضي تحديداً، قُتل الطفل ستيفان ستويانوفيتش البالغ من العمر 11 عاماً وشقيقه البالغ من العمر 21 عاماً برصاص أحد أفراد ما يسمى بقوات أمن كوسوفو أثناء موكب عيد الميلاد. وقد مُنح مطلق النار، عازم قرطاج، عفواً فعلياً ولا يزال حراً طليقاً حتى يومنا هذا. ما هي الرسالة التي تبعث بها عندما يُطلق سراح أولئك الذين يؤذون الأطفال دون عواقب؟

وبالنسبة إلى الصرب النازحين، تبقى عودتهم أملاً بعيد المنال وخطيراً في كثير من الأحيان. لا تزال الآلاف من العائلات التي أُجبرت

علنا أساسيات عملية الحوار وسيادة قوانين كوسوفو ذاتها، أعلن رئيس الوزراء ألبين كورتي أنه لا يعترم تنفيذ الاتفاق بشأن مجتمع البلديات ذات الأغلبية الصربية على الإطلاق. وهذا ليس رفضاً للالتزامات التي قطعت في إطار وساطة الاتحاد الأوروبي فحسب، بل إهانة مباشرة للمجلس وسلطة المجتمع الدولي. وقد زاد وزير الداخلية شلال سفيتشلا، المعروف بهجماته العنيفة الموثقة على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو قبل عامين فقط، من تلك الإهانة عندما ذكر أن إدارته لا تنوي تنفيذ المادة 9 من اتفاق بروكسل، التي تضمن العودة الجماعية للممثلين الصرب إلى شرطة كوسوفو في الشمال. وهذا التحدي الصريح، رغم أنه ليس مفاجئاً، فإنه فاضح ويقوض سنوات من الحوار ويلقي بظلال من الشك على رغبة بريشتينا في بناء مستقبل سلمي. إذا كان يمكن تجاهل الاتفاقيات والاستهزاء بها، بمجرد توقيعها، فأى أساس يبقى للثقة والحوار؟

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت إدارة بريشتينا خطوات تنتهك بشكل صارخ دستور كوسوفو نفسه. القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهيا - وهي حزب سياسي فاز بأغلبية ساحقة في المناطق ذات الأغلبية الصربية في الانتخابات التي أيدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو - تُحرم بشكل غير قانوني من الحق الدستوري في ترشيح ممثلين في المناصب الحكومية ومؤسسات كوسوفو. ويكشف هذا الحرمان من الحقوق الديمقراطية الأساسية عن تجاهل سيادة القانون والمعايير الديمقراطية في كوسوفو وميتوهيا. كما أنه يثير أيضاً ضرورة أن يتأكد المجتمع الدولي من وجود ضمانات ضد هذا النوع من السلوك بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة. لماذا سيدلي أي صربي من صرب كوسوفو بصوته في تلك الانتخابات - بغض النظر عن مدى رغبتنا في ذلك - إذا كانت حتى الحقوق المنصوص عليها في الدستور لا تنطبق على صرب كوسوفو وميتوهيا؟

وما يزيد الطين بلة هو أن بريشتينا منعت غبطة البطريرك الصربي من دخول كوسوفو وميتوهيا لزيارة بطريركية بيتش، وهي أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو التي تعد أيضاً القلب الروحي والمقر التاريخي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية. هذا العمل هو انتهاك ليس



صرب كوسوفو إلى ديارهم وأحبائهم. نتذكر جميعاً قرارات العفو الجماعي العديدة التي منحت لأفراد سابقين في جيش تحرير كوسوفو، حتى عن الجرائم التي ارتكبت في شمال مقدونيا بعد سنوات عديدة من الحرب في كوسوفو، ناهيك عن الجرائم التي ارتكبت في كوسوفو وميتوهيا نفسها. نتذكر أيضاً هذه الصورة التي معي هنا، لوزير داخلية كورتي، سفيتشلا، وهو يقف أمام سيارة محترقة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وصورة غوغاء كورتي وهم يهاجمون سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية تريسي آن جاكوبسون في البرلمان في بريشتينا، بينما كانوا يعرقلون عمل تلك الهيئة بالقبائل الصوتية والغاز المسيل للدموع لأشهر طويلة. هل يفترض بنا الآن أن نقبل، على سبيل المثال، أن مليون ميلينكوفيتش لاون إرهابي وسفيتشلا مواطن ملتزم بالقانون، بل ومحاور مقبول؟

أريد أن أوضح للجالية الألبانية في كوسوفو أن صربيا ليس لديها أي نزاع معهم. مشكلتنا هي مع تصرفات وسياسات نظام ألبين كورتي، وليست مع الشعب الألباني. إننا ندرك تطلعاتهم إلى السلام والازدهار، تماماً كما نعمل مع المجتمع الصربي. وندعوهم إلى رفض سياسات الانقسام والنزاع والانضمام إلينا في السعي إلى مستقبل مبني على الاحترام المتبادل والأمن والتعاون. لقد أصبح ألبين كورتي صورة طبق الأصل من النظام الذي شرع في محاربته منذ أكثر من ربع قرن، بل إنه للأسف تفوق عليه في بعض النواحي. لقد أصبح ظالماً ومميزاً ومفرقاً حقيقياً. فلنتخيل معاً مستقبلاً يتعلم فيه الأطفال الألبان والصرب وينمون معاً، ويدعم فيه الجيران بعضهم بعضاً، ويعود فيه النمو الاقتصادي بالنفع على الجميع. هذا المستقبل ممكن، لكنه يتطلب رفض السياسات المتطرفة التي تعمق الانقسام. قفوا معنا في الدعوة إلى حكومة كوسوفو التي تحترم جميع مواطنيها وتفي بالتزاماتها الدولية.

ورسالتني إلى المجتمع الدولي هي أن وقت العمل الحاسم قد حان الآن. تواصل قيادة بريشتينا، تحت قيادة ألبين كورتي، تقويض الاستقرار وانتهاك حقوق الإنسان وتجاهل الاتفاقات الدولية. نحتاج إلى عواقب واضحة لتلك الأفعال. يجب فرض جزاءات ضد إدارة كورتي، ويجب عدم التسامح مطلقاً مع أي خطوات أحادية أخرى تنتهك

على مغادرة كوسوفو وميتوهيا في عام 1999 تعيش في المنفى، حيث إن العودة تعني مواجهة التمييز الشديد والمخاطر الشخصية. وتؤكد الحوادث التي وقعت مؤخراً هذا الواقع القاسي. وقد وجد العائدون الصربيون، مثل زاركو زاريتش وراذوفان ريستيتش، منازلهم مخربة ومحرقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم أيضاً إحراق ثلاثة منازل في قرية نونفاكي استهدفت العائلات الصربية التي تجرت على العودة. واليوم، لم يتمكن سوى 1,9 في المائة من أصل 250 000 من الصرب النازحين من العودة إلى ديارهم. لماذا يجب أن يتحملوا هذه العقبات؟ متى سيُسمح لهم باستعادة حقهم الشرعي؟

حتى أولئك الذين يحاولون تأكيد حقوقهم في الملكية يواجهون الاعتقال والترهيب. وفي آب/أغسطس، تم احتجاز أفراد صربيين مثل دراغان سفيتكوفيتش وميلوش شوشيتش بتهم لا أساس لها من الصحة. كانت جريمتهم ببساطة أنهم صرب في كوسوفو. وقد سنت إدارة كورتي مؤخراً تدابير مصادرة جديدة تسمح بمصادرة الأراضي الصربية، مما يزيد من تجريد أولئك الذين يرغبون في العودة من أملاكهم. أليس من حق كل مواطن أن يعيش في وطنه بدون خوف من ضياعه؟

وفي ضوء ما قلته للتو أمام المجلس، أود أن أقول لطائفتنا الصربية في كوسوفو وميتوهيا إنهم ليسوا وحدهم. تقف صربيا معهم في نضالهم من أجل العدالة والكرامة والأمن. لن نتردد في دعمنا لحقوقهم في العيش بسلام وتربية أسرهم والحفاظ على تراثهم. إن شجاعتهم في مواجهة الشدائد دليل على صمودهم وقوتهم. ومع استمرارهم في تحمل هذه التحديات، يجب أن يطمئنوا إلى أن صربيا والمجتمع الدولي يكافحون من أجل ضمان حقوقهم وسلامتهم ومستقبلهم. لن نسمح أبداً بسماع أصواتهم، وسندافع بلا كلل عن حقهم في العيش بحرية وأمان في أرض أجدادهم. يجب أن يدرك العالم أن نضالهم لا يتعلق بالأرض فحسب، بل يتعلق بالحق الأساسي في العيش بدون خوف وكرامة وعدالة.

نطالب بالعفو عن جميع السجناء السياسيين المحتجزين لدى نظام ألبين كورتي وإطلاق سراحهم. لا يمكن أن تكون هناك مصالحة حقيقية ولا تطبيع كامل حتى يعود أكثر من 80 سجيناً سياسياً من

المتحدة في 22 كانون الأول/ديسمبر 2022 والإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين؛ وتمكين معاملات الدفع والخدمات البريدية دون عوائق على الفور.

فلنسمع معاً من أجل مستقبل يعيش فيه الصرب والألبان جنباً إلى جنب في احترام متبادل. ويتطلب بناء سلام دائم الشجاعة والوفاء بالالتزامات السابقة وتعزيز الثقة. هل سنغتنم هذه الفرصة، أم سنترك الانقسام يملي علينا المستقبل؟ الخيار لنا، وسيحكم علينا التاريخ من خلاله.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة غيرفالا - شفارتس.

**السيدة غيرفالا - شفارتس (تكلمت بالإنكليزية):** أريد أن أبدأ باقتباس: "الكذبة يمكنها أن تجوب نصف العالم بينما الحقيقة لا تزال تقوم بارتداء حذائها". وفيما يتعلق بالأخبار الكاذبة، قال الرئيس أوباما إنه حتى عندما كان رئيساً، لم يدرك كم أصبحنا عرضة للكاذب ونظريات المؤامرة على الرغم من أنه قضى سنوات من حياته هدفاً للتضليل الإعلامي.

إننا نعيش في أوقات مضطربة. لقد أصبح التلاعب أداة رئيسية في حرب شاملة ضد الدول الديمقراطية الحرة. لأننا واضحة - لا يوجد مكان في العالم يسمى كوسوفو وميتوهيا. إنها كوسوفو، كوسوفو، كوسوفو، جمهورية كوسوفو، جمهورية كوسوفو، جمهورية كوسوفو. سيكون الأمر كما لو أنني في كل مرة أذكر فيها صربيا، أبدأ بتسميتها كراييفينا أو أي اسم آخر، وهو ما لن أفعله.

من المقلق أن نرى ما يوافق عليه حتى الفينيون ذوو الخبرة بسبب عجزهم أو عدم قدرتهم على التحقق من الأمور. إنهم مشغولون جداً وغالباً ما يكونون سطحيين للغاية، ويقرؤون ببساطة من النصوص ولا يخلون بشكل صحيح. ما اضطررنا للاستماع إليه هنا اليوم هو الكثير من الأكاذيب لدرجة أنه من المستحيل تماماً فضح كل واحدة منها في الوقت القصير الذي نجتمع فيه هنا معاً.

ولدى معظم الدول الأعضاء سفارات في جمهورية كوسوفو، التي أكدت عدم صحة أي من تصريحات السيد دوريتش. لأننا واضحة:

الاتفاقات وتثير النزاع. ونحث المجلس على إنفاذ الاتفاقات القائمة، ولا سيما اتفاق بروكسل لعام 2013، ومساءلة بريشتينا عن التزاماتها. إن إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية ليس أمراً اختياريًا. وهو التزام ملزم قانوناً يجب الوفاء به دون تأخير. يجب أن تُجبر قيادة كوسوفو على احترام حقوق جميع مواطنيها والوفاء بالتزاماتها تجاه السلام والأمن. تصوروا المستقبل الذي يمكننا أن نصنعه إذا عملنا معاً لحماية حقوق الإنسان ونبذ التطرف، والتمسك بالقانون الدولي. هذا المستقبل يتطلب أفعالاً لا أقوالاً. لقد حان الوقت لمحاسبة كورتي وضمان أن تكون كوسوفو وميتوهيا حيث يمكن للصرب والألبان العيش في سلام وكرامة.

وفي الختام، أسأل: هل سيحافظ المجلس على القيم التي يمثلها، أم أننا سنسمح بتآكل حقوق الإنسان أكثر فأكثر؟ تقف صربيا بحزم في سعيها لتحقيق الاستقرار والأمن والسلام. وندعو المجلس إلى إعادة تأكيد التزامه بحماية جميع الطوائف في كوسوفو مع ضمان حماية الحريات الأساسية.

علاوة على ذلك، وكما ذكر في 13 أيلول/سبتمبر، وكخطوة أساسية لمواجهة الآثار المتصاعدة للإجراءات الانفرادية التي اتخذتها بريشتينا، والحفاظ على الحوار وإعادة الاستقرار، دعت بلغراد إلى العودة إلى الوضع السابق، مما يعني اتخاذ التدابير الملموسة التالية - الدعوة إلى إجراء انتخابات محلية حرة وديمقراطية في شمال كوسوفو وميتوهيا وإجرائها بمشاركة بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو ومراقبة الاتحاد الأوروبي؛ وتنفيذ المادة 9 من الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات من خلال العودة الجماعية لصرب كوسوفو إلى المديرية الإقليمية لشرطة كوسوفو الشمالية؛ وعودة القضاة والمدعين العامين الصرب إلى الوظائف القضائية؛ وانسحاب القوات الخاصة التابعة لما يُسمى بشرطة كوسوفو من القواعد ونقاط التفتيش التي أقيمت بشكل غير قانوني في شمال كوسوفو وميتوهيا، وكذلك انسحابها من جميع المؤسسات الصربية التي كانت تقدم خدمات حيوية عامة وإدارية للمواطنين منذ عام 1999 وحتى إغلاقها بشكل غير قانوني في عام 2024؛ والتشكيل العاجل والنهائي لرابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية؛ وتنفيذ ضمانات الاتحاد الأوروبي والولايات



ما تقدمه الدول الديمقراطية الأعضاء بالفعل لمواطنيها - الخدمة العامة المسؤولة والشفافة. سوف نستمر في حماية مواطنينا وتوسيع نطاق حصولهم على الخدمات التي يستحقونها، والتي ظلوا محرومين منها لسنوات عديدة.

لم يسأم الناس في كوسوفو من الأكاذيب الصربية المستمرة فحسب؛ بل إن فوتشيتش يفقد نفوذه بين المواطنين الصرب في جمهورية كوسوفو لسبب ما. إذا لم يصدقوا الأكاذيب والدعاية، فلا ينبغي لأحد أن يصدقها. ولكن ليس هذا سوى جانب واحد.

إننا بحاجة إلى التكلم عن خطر يخشى البعض ذكره. يتعين علينا التكلم عن الحرب - كيفية منع نشوب حرب أخرى في أوروبا. يقول البعض إن بوتين قد يستهدف البلقان بعد ذلك. يقوم وكيل بوتين، فوتشيتش، بحماية الإرهابيين الذين قادوا الهجوم شبه العسكري لصربيا ضد جمهورية كوسوفو في 24 أيلول/سبتمبر 2023. وكان زعيمهم، رادوتشيتش، وهو أحد أكثر الناس وحشية وأغنى الناس في صربيا - ليس ثراءً بالوراثة من والديه، بل بالجريمة - متورطاً في ابتزاز وقتل المواطنين الصرب في كوسوفو. كوسوفو تريد تسليمه. وهو المسؤول عن مقتل ضابط شرطتنا وبتلنا الوطني الرقيب أفريم بونجاكو. ويعرفه السيد دوريتش جيداً منذ السنوات التي كان فيها الساعد الأيمن لفوتشيتش في حربه ضد كوسوفو من 2013 إلى 2020. كان دوريتش ورادوتشيتش، القاتل، حليفين في قمع المواطنين الصرب المحترمين الذين لم يريدوا سوى عيش حياة طبيعية. وكان السيد دوريتش مسؤولاً عندما كان السيد رادوفيتش متورطاً في قتل السياسي الصربي الكوسوفي أوليفر إيفانوفيتش. تم إطلاق النار عليه في الشارع أمام مكتبه. ورادوتشيتش هو المشتبه به الرئيسي في مقتله أيضاً. وكان دوريتش يجتمع معه مرة أخرى، حيث تناول القهوة مؤخراً في بلغراد مع ذلك المجرم والإرهابي. وهذا يوضح نوع الشخصيات التي نتعامل معها. من غيره هنا يرتاح في التسكع مع قاتل متوحش؟ ولأننا بدأنا بعرض صور فوتوغرافية ولكي لا نترك أي مجال للتضليل: هذا هو راديتشيتش، وهذا هو وزير خارجية صربيا الحالي، ماركو دوريتش.

لا تتقوا ولو بنقطة واحدة، مثل الأكاذيب المجنونة بأن مواطني كوسوفو لا يحصلون على الرعاية الصحية أو الحسابات المصرفية أو الخدمات المحلية. والحقيقة هي أن لدينا العديد من المواطنين الصرب في البلديات الشمالية لجمهورية كوسوفو يخبروننا بسرور أنهم يستطيعون أخيراً التنفس بحرية دون خوف، وأنهم يستطيعون أخيراً تسجيل أطفالهم في البلديات بعد سنوات عديدة.

من المؤكد أن الأعضاء لن يتصوروا أن الصين أو الولايات المتحدة أو سلوفينيا أو اليابان أو سويسرا ستقبل أي وثائق شخصية أجنبية لمواطنيهم يصدرها بلد أجنبي في بلدية محلية على أراضيهم، فما بالك بهذه الأراضي غير الشرعية التي يحكمها الصرب. وتشكل المؤسسات الصربية غير القانونية انتهاكاً صارخاً لاتفاق بروكسل لعام 2013 على مدى أكثر من عقد من الزمن، وهو مجرد انتهاك واحد من بين العديد من الانتهاكات التي دأبت صربيا على انتهاكها طوال الوقت. في الماضي، لم تكن الهياكل الموازية غير القانونية تصدر الأوراق اللازمة. لم يعرضوا سوى تلك غير القانونية من صربيا. كان ذلك تمييزاً منهجياً واضحا وغير قانوني من جانب دولة أجنبية. لقد حررنا مواطنينا من هذا الاضطهاد.

بعد أن أرسينا أخيراً سيادة القانون، صرخوا وكذبوا بشأن التمييز المزعوم. وأطلب من الأعضاء أن يطلعوا على هذا الكتيب المقدم من صربيا، الذي أعتقد أن كل عضو من أعضاء مجلس الأمن قد تلقاه مؤخراً. كل هذه التصريحات خاطئة ببساطة لأنها تتعامل مع كوسوفو على أنها جزء من صربيا، وهي ليست كذلك. أغتتم هذه المناسبة لعرض مثال من الأمثلة، ولكن هناك الكثير منها. يقدم الكتيب للأعضاء لمحة عامة عن تمييز لا وجود له في الواقع ضد مواطني كوسوفو. لا يوجد أي عنصر من هذه العناصر صحيح. فكلها خاطئة. لقد أنشأنا شيئاً جديداً ثميناً جداً للمواطنين في الشمال، وهو الحياة الطبيعية. بمكافحة الجريمة، أرسينا حكم القانون بدلاً من حكم العصابات المجرمة التي ترعاها بلغراد. لقد أنشأنا خدمات بلدية عادية بدلاً من إساءة استخدام الأموال العامة. لم نعمل سوى على إرساء

ظهرت منذ عدة أشهر لوحات جدارية عملاقة تعلن عن عودة الجيش الصربي إلى كوسوفو. إن هذه اللوحات الجدارية الضخمة في مثل هذا البلد الاستبدادي لا تظهر بالصدفة. يحذر المزيد من الخيلاء بشكل متزايد من أن صربيا تشبه صربيا الفاشية في التسعينيات من القرن الماضي. أصبحت صربيا أكبر تهديد للسلام في أوروبا، بعد روسيا مباشرة. لدى كل من بوتين وفوتشيتش إرث مظلم، إرث من العدوان والإبادة الجماعية. ويجب إيقاف كليهما.

إن المشكلة بالنسبة لمؤيدي فوتشيتش ليست في الشراكة، المشكلة الحقيقية هي وجودنا المطلق. فبالنسبة لهم، الشراكة ليست أداة لتيسير حياة المواطنين على الإطلاق. إنه مجرد خيار آخر في محاولة فصل جزء من بلدنا. وعلى غرار ما فعله بوتين مع أوكرانيا، لا يريد فوتشيتش شيئاً أقل من اختفاء جمهورية كوسوفا. في عام 1999، أدى دوراً أساسياً في الإبادة الجماعية ضد شعبنا. ما كان ينبغي لهذا الرجل أن يصبح رئيساً للبلاد. يجب أن يُحاكم أو يُسجن. فهو يواصل الترويج لأيديولوجية عنصرية لتفوق العرق الصربي على غرار التفوق الروسي. يريد القوميون الصرب ما يسمى بالعالم الصربي، على غرار العالم الروسي. يجب أن يعيش جميع الصرب تحت الحكم الصربي - هذا هو بيانهم العلني.

في المرة الأخيرة التي سارت فيها صربيا في هذا الاتجاه، شنت أربع حروب، أسفرت عن مقتل أكثر من 100 000 شخص. إن إرث فوتشيتش من الحرب والعنف هو تحذير. فالأيديولوجيات الفاشية ليست تراثاً شعبياً. إنهم جادون للغاية بكل ما للكلمة من معنى. إن فوتشيتش لم يتغير في جوهره. لقد كان رجل عنف، بل رجل قتل منذ صغره. وفي أيام الإبادة الجماعية في سريرينيتسا، هدد المجتمع الدولي قائلاً: "سنقتل 100 مسلم مقابل كل صربي يُقتل".

وتحذير آخر من التاريخ هو أن الاسترضاء لا يغذي سوى الوحش، ويجعلنا أقرب إلى الحرب. وفوتشيتش يتربص بالفرصة التالية. ولولا وجود قوات حلف الناتو في كوسوفا، لكان فوتشيتش وبوتين قد حاولا غزو كوسوفا مرة ثانية في غضون عام واحد. وفي الوقت نفسه،

تم التخطيط لهجوم صربيا في 24 أيلول/سبتمبر 2023 على أنه غزو عسكري وضم لبلد مسالم، بمشاركة الآلاف من قوات الناتو. لنكن واضحين: كان ذلك أول هجوم لحلف بوتين ضد بلد فيها وجود لحلف الناتو. إنه اختبار للغرب واختبار للمزيد. ولن يستسلم فوتشيتش وبوتين. لذلك، نحن بحاجة إلى الردع أولاً، ثم الحوار، بهذا الترتيب. لن يكون السلام والأمن في مأمّن إلا بالردع الموثوق به. لأنه عندما يقول فوتشيتش ودوريتش وآخرون في صربيا "حوار"، فإنهم لا يقصدون ذلك. إنهم غير مهتمين بالحوار. إنهم مهتمون بتدمير جمهورية كوسوفا المستقلة ولو بالقوة. لا ينبغي أن ينخدع أحد. لقد أثبتوا ذلك، وسيحاولون مرة أخرى. ولذلك، فإن كوسوفا ممتنة لحلف الناتو وحلفائه لزيادة قواتهم من أجل ردع صربيا عن القيام بعدوان آخر.

وقد قام فوتشيتش بترقية وزير دفاع صربيا الذي أعد الهجوم شبه العسكري على كوسوفا لأكثر من عام. وهو رئيس وزراء صربيا الجديد. رفضت رئيسة الاتحاد الأوروبي فون دير لاين مقابلته مؤخراً بسبب علاقاته النشطة مع روسيا. كما قام فوتشيتش أيضاً بترقية صديق قديم يخضع لجزاءات البلدان الغربية، ولكنه المرسل بين بوتين وفوتشيتش، السيد فولين. وهو معادٍ للغرب ومؤيد لروسيا. كان مستشاراً مقرباً من ميلوشيفيتش، وقد وضع الزهور قبل بضعة أشهر تحديداً على قبر السفاح ستالين قبل أن يكرمه بوتين شخصياً. وهو الآن نائب رئيس وزراء صربيا. وقد شرع للتو في رحلته إلى بيلاروسيا. وكان السيد دوريتش، إلى جانب خليفته السيد بيتكوفيتش، من بين قادة الهجوم العنيف على سفارة الولايات المتحدة في بلغراد، حيث أضرم حشد عنيف النار فيها. وهو الآن وزير خارجية صربيا. هذه هي صربيا 2024. نحن لا نتكلم عن التسعينيات في القرن العشرين. إننا نتكلم عن عام 2024، وهذا مجرد جزء من الصورة المظلمة. يجب على المرء ألا يصدق كلمة واحدة من هؤلاء الأشخاص الخطرين إذا كان بوسعهم التحقق منها بنفسه.

كل هذه التطورات مقلقة جداً. يستعد فوتشيتش وهو جاهز للمزيد. في جميع أنحاء صربيا، يمكن رؤية لوحات جدارية لمجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام أو أدانتهم محاكم الأمم المتحدة. كما

وينكر تقرير الجمعية أن كوسوفا قامت بأكثر من المطلوب لحماية أقليتها. نعم، إننا نفعل ذلك، ونحن فخورون بإنجازنا. أطلقت صربيا سلسلة من الأكاذيب والافتراءات خلال تلك المناقشة. وما كان يمكن لاستجابة 47 دولة، من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، أن تكون أكثر وضوحاً: 82 في المائة صوتوا لصالح كوسوفا. كانت مجرد هزيمة أخرى لفوتشيتش. وهل يعرف أعضاء المجلس كيف كان رد فعله؟ وفي اليوم التالي منع سفر آلاف المسافرين إلى كوسوفا على الحدود لساعات. هكذا هو، وقد عرف الناس منذ فترة طويلة أنه من هذا النوع.

ولذلك، فإن السؤال الحقيقي الذي يثيره كل ذلك هو: هل هناك أحد هنا يعتقد حقاً أن مجموعة متنوعة مثل جمعية الـ 47 بلداً كان يمكن أن تصوت بأغلبية ساحقة لصالح بلداً إذا كان هناك أي حقيقة لما يحاول السيد دوريتش والسيد فوتشيتش الترويج له؟ إن مجلس أوروبا، والمنظمات غير الحكومية، وعدد لا يحصى من المسؤولين الحكوميين الأجانب وأعضاء البرلمانات، والكثير من وسائل الإعلام الأجنبية، ووسائل الإعلام الحرة الخاصة بنا، وأخيراً وليس آخراً، أكثر من مليون زائر كل عام - جميعهم يقدمون رواية مختلفة. إذن، هناك ما هو أكثر من مجرد كلمة حكومتي التي يمكن أن تثبت أن ما يشبه الدعاية، يتم تقديمه كدعاية ويتم فضحه على أنه دعاية هو بالتأكيد دعاية.

وبكل صراحة، ومع كل الاحترام الواجب للممثل الخاص للأمم العام، فإن تقارير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ليست من نوع الدعاية التي تروج لها صربيا - بالطبع لا. أما التقارير الأخرى فقد أصبحت متحيزة للغاية ومنقوصة ومالية لصربيا لدرجة أنها لم تعد مصدراً يوثق به بأي شكل من الأشكال. هناك تقارير أكثر تفصيلاً وأكثر واقعية واستقلالية من المنظمات الدولية - تقارير يشار إليها مراراً ويمكن الاعتماد عليها، مثل تقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، على سبيل المثال.

واسمحوا لي أن أختتم ببعض الملاحظات الأساسية ودعوة: قد نكون بلداً صغيراً، لكننا عمالقة في الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان واحترام الجميع. نحن نتعامل مع الناس باحترام - وذلك من تقاليدنا

يعرقل فوتشيتش الحوار، الذي يتوسط فيه الاتحاد الأوروبي، والذي انهار بسببه. إذ رفض فوتشيتش التوقيع على مقترح الاتحاد الأوروبي في بروكسل. كنا مستعدين للتوقيع عليه، كما يعلم جميع أعضاء المجلس. وعندما وجه الاتحاد الأوروبي الدعوة للجولة التالية، رفض مرة أخرى التوقيع، كما يعلم أعضاء المجلس مرة أخرى جيداً. وعندما استمر الاتحاد الأوروبي في الإصرار على أن الصفقة سارية المفعول دون أي توقيع، طلب فوتشيتش من رئيس وزرائه إرسال رسالة إلى الاتحاد الأوروبي بأن صربيا لا تقبل أيًا من تلك الصفقات. ومع ذلك، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن الاسترضاء والصفقات ستساعد في ترويض الوحش. وهذا يشجع فوتشيتش على التصعيد. إن بوتين وفوتشيتش كليهما يعتبران أن الاسترضاء علامة ضعف، كما فعل هتلر وستالين. لقد أصبحت كوسوفا مثلاً يحتذى به الكثيرون في المنطقة للديمقراطية الناجحة، لأن كوسوفا قصة نجاح لبلد يحترم النظام الدولي القائم على القواعد ويساهم فيه ويمنح الناس الأمل. يوم السبت الماضي تحديداً، قامت رئيسة المفوضية الأوروبية فون دير لاين بزيارة بلداً وصرحت علناً بأن جهودنا الإصلاحية "متميزة". وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى كوسوفا حتى في صربيا بشكل إيجابي أكثر من بعض البلدان التي يجلس ممثلوها حول هذه الطاولة. نحن لسنا البلد الأصغر سناً فحسب، بل نحن أيضاً الدولة التي تضم السكان الأكثر شباباً في أوروبا وذات أعلى نمو اقتصادي من بين 34 دولة أوروبية، وفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي. إننا دولة ديمقراطية يقول 81 في المائة من مواطنيها أنهم يعيشون في ظل سيادة القانون، وهي دولة تتمتع بأقوى حماية للأقليات في أوروبا. على سبيل المثال، هناك 20 مقعداً من أصل 120 مقعداً مضمونة لأعضاء البرلمان من الأقليات كأعضاء في الحكومة للأقليات، بغض النظر عن نتيجة الانتخابات. هذا المستوى من حقوق الأقليات فريد من نوعه على هذا الكوكب. هناك دليل أكثر صلابة ضد تلك الدعاية. ولكن في شهر أبريل/نيسان تحديداً، صوتت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بأغلبية ساحقة، بأكثر من 80 في المائة من الأصوات، لصالح انضمام جمهورية كوسوفا إلى عضوية مجلس أوروبا.

ولأسف، لم يحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ الاتفاق، وتزايدت التوترات. ويشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2024/741) إلى أن الحالة في شمال كوسوفو لا تزال متوترة وتتسم بحوادث تؤثر على المجتمعات المحلية وتهدد الحالة الأمنية الهشة. والإجراءات الأحادية الجانب، مثل إغلاق المؤسسات والخدمات الأساسية، وغيرها من التدابير المذكورة في تقرير الأمين العام، تتسبب في تدهور الحالة وعرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل ومستدام. لذلك سيكون من المستحسن إعادة النظر بعناية في مثل هذه الإجراءات. وتحت إكوادور الأطراف على المشاركة البناءة والمستدامة وبحسن نية في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي الذي نشي على دوره الإيجابي. كما نقر بدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودور حلف شمال الأطلسي. ويجب على الأطراف ممارسة ضبط النفس، مع تجنب الإجراءات أو البيانات التي تزيد من حدة التوترات وتعرض التقدم المحرز حتى الآن للخطر.

وفي بادرة إيجابية، سمعنا عن رفع الحظر مؤخراً عن البضائع الصربية عند أحد المعابر الحدودية، وهو ما يدل على أنه بالإرادة السياسية وحسن النية يمكن تحقيق تقدم نحو التوصل إلى اتفاقات تعود بالنفع على المجتمعات المحلية. إن حماية الأقليات، وضمان حقوقها الاجتماعية والاقتصادية ومشاركتها في العمليات المؤسسية وعمليات صنع القرار تعزز التماسك الاجتماعي وتساعد على بناء سلام مستدام. ويشمل ذلك إحراز تقدم في العمل على إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الأول للمبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات، والذي تم التوصل إليه منذ أكثر من 10 سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري توضيح مصير الأشخاص المفقودين وتيسير العودة الطوعية والأمنة للنازحين.

وبينما نمارس مسؤولياتنا في مجلس الأمن، وجدنا أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ما زالت تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز السلام والحوار والاستقرار في المنطقة. ولهذا السبب، فإنني أجد تقدير إكوادور لجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأشجع الممثلة الخاصة كارولين زيادة على مواصلة عملها وقيادتها، لا سيما باستخدام الدبلوماسية الوقائية وأدوات بناء الثقة.

الأصيلة. وبعبارنا ديمقراطية فتيّة وحديثة، فإننا ملتزمون بفخر بسيادة القانون وبحقوق الإنسان. ارتكبت صربيا وفوتشيتش إبادة جماعية ضد كوسوفا. ويفضل البلدان المتحضرة في حلف شمال الأطلسي التي هبت لنجدتنا، وعلى الرغم من معاناتنا، إلا أننا نجونا من أسوأ كابوس، الإبادة الجماعية، وعدنا أقوى من ذي قبل، ملتزمين بإعادة بناء بلدنا وبناء دولتنا، جمهورية كوسوفا - جمهورية تحكمها سيادة القانون وديمقراطية حقيقية لجميع مواطنينا. لقد حققنا الكثير في فترة زمنية قصيرة قياسية. ونحن نُعرف بالتواضع، ولكننا نفخر بما حققناه. لا أحد يستطيع أن يسلب منا ذلك مرة أخرى. نحن في رحلتنا إلى حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي؛ نحن أكثر الدول غربية في غرب البلقان بالتأكيد. وندعو أعضاء المجلس إلى التكرم برؤيتها بأعينهم. قد يتشاركون تجربة مع الكثير من الزوار الذين تدهلهم الأجواء النابضة بالحياة والانفتاح. ينبغي لأعضاء المجلس أن يروا ذلك بأنفسهم - إن كوسوفو بلد عظيم حقاً.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيدة غيرفالا - سفارتس على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. السيد **مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أبدأ بالإعراب عن تقديري لحضور وزير خارجية صربيا، السيد ماركو دوريتش، الذي استمعت إليه باهتمام. وأشكر الممثلة الخاصة زيادة على إحاطتها. كما استمعت بعناية إلى السيدة غيرفالا - سفارتس.

أبدأ بالتأكيد مجدداً على التزام إكوادور بالسلام والاستقرار في غرب البلقان. نحن على دراية بالتعقيدات والتوترات التاريخية التي اتسمت بها تلك المنطقة، ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يمكن تحقيق مستقبل من الاستقرار والازدهار من خلال الحوار والتعاون. ولهذا السبب، فإن إكوادور، بعد وقت قصير من بدء ولايتها كعضو منتخب في المجلس قبل عامين تقريباً، رحبت بجهود الطرفين لاستئناف المفاوضات من أجل تطبيع علاقاتهما، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وجدد هذا الاتفاق التفاؤل في البحث عن حلول دائمة تضمن الاستقرار في المنطقة، وسط سياق جيوسياسي معقد.

والصرب داخل كوسوفو. ويعني القبول المتبادل والتعايش السلمي أن يشعر الصرب في كوسوفو، وخاصة في الشمال، بالأمان والاطمئنان في مواصلة تغذية هويتهم وأسلوب حياتهم بين الأغلبية في كوسوفو. ويعني القبول المتبادل والتعايش السلمي أن ترى صربيا طائفاتها في كوسوفو محمية حتى لا تشعر تلك الطائفة بأنها ضيف في بيتها. وفي هذا السياق، تشدد سلوفينيا على ضرورة إحراز تقدم فيما يتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. إن القبول المتبادل والتعايش السلمي يعني خروج كوسوفو من العزلة الدولية ودمج جميع طوائفها - سياسياً وقانونياً واجتماعياً - تحت قوانين كوسوفو. إنها فرضية استند إليها الحوار والاتفاقات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي وتظل هدفاً مهماً للحوار اليوم.

والنقطة الثانية هي الحاجة إلى التزام أقوى من جانب القادة في بلغراد وبريشتينا بالتنفيذ الكامل للعديد من الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن من خلال الحوار الذي يسهه الاتحاد الأوروبي، وخاصة اتفاق بروكسل الأول للمبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات لعام 2013 وملحقه اتفاق أوهريد لعام 2023. لقد تمكنت صربيا وكوسوفو من التوصل إلى حلول توفيقية واتخاذ قرارات صعبة لتيسير حياة الناس. ونرحب بالخطوات الإيجابية المذكورة في تقرير الأمين العام (S/2024/741)، مثل التسجيل الرسمي لممتلكات دير فيسوكي داتشاني، وإصدار رخص القيادة في الشمال، والقرار الأخير برفع الحظر على البضائع الصربية، والذي سمح لكوسوفو في المقابل بتمثيل نفسها بشكل مستقل في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى.

نقطة الثالثة تتعلق بالأفعال الانفرادية والخطاب المهين. إن الإجراءات الانفرادية والمفاجئة، حتى عندما تُتخذ بما يتماشى مع سيادة القانون، تزيد من حدة التوترات وتزعزع الثقة وتشكل خطر التصعيد. لقد رأينا الكثير من هذه الأفعال في الفترة الماضية. فهي لا تساعد في عمليات الاندماج المجتمعي ويجب تجنبها. إن التمسك بسيادة القانون أمر بالغ الأهمية، وفي هذا السياق نحث صربيا على التعاون في السعي إلى تحقيق العدالة في الهجوم الذي وقع في بانيسكا العام الماضي. وثمة كلمة ينبغي أن يقال عن الخطاب المهين. وما زلنا نعتقد

وأود أن أشير إلى أن بلدي يعتبر من الجدير بالثناء أيضا أن أولويات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن قد أدرجت في تنفيذ ولاية السيدة زيادة. وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على رغبة إكودور في تحقيق المصالحة والسلام والتنمية المستدامة في غرب البلقان ودعمها لتعاون الأطراف بموجب القرار 1244 (1999).

**السيد جيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية):** نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها. كما نرحب بالوزيرة دونيكا غيرفالا - سفارتس والوزير ماركو دوريتش في القاعة اليوم. في البداية، نود أيضاً أن نشيد ببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو على إسهاماتها في تحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو.

سأستأنف من حيث توقفت في الإحاطة التي قدمتها في نيسان/أبريل بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (انظر S/PV.9612)، بالتركيز على المجالات الرئيسية التي نعتقد أن صربيا وكوسوفو، وكذلك المجلس، يمكن أن يركزا جهودهما فيها.

لقد اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتو ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79). وربما يمكن لصربيا وكوسوفو أيضاً التفكير في ميثاقهما الخاص للمستقبل، من خلال الالتزام الصادق بالتعايش السلمي وتنشيط الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي والمضي قدماً في تطبيع العلاقات. لا يشجعنا ما سمعناه اليوم ولكننا سنستمر في الأمل والمحاولة. ويمكن - بل ينبغي - أن يمثل عام 2025 بداية جديدة وفرصة لتنشيط الحوار، حوار من شأنه أن يشهد تنفيذ جميع اتفاقاته والتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن التطبيع.

وفي ضوء ذلك، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولاً، تعتقد سلوفينيا اعتقاداً راسخاً بأن القبول المتبادل والتعايش السلمي يشكّلان الخيار الوحيد القابل للتطبيق من أجل الاستقرار الدائم في المنطقة - قبول وتعايش صربيا وكوسوفو، وقبول وتعايش الألبان



وتشيد غيانا بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في تيسير الحوار بين صربيا وكوسوفو. ونشجع الطرفين على تجديد الالتزام بهذه الآلية ومواصلة استخدام الوسائل السلمية لحل أي مخاوف قد تنشأ. وما زلنا نعتقد أن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي هو الآلية الأنسب لإيجاد توافق في الآراء نحو هدف تحقيق سلام عادل ودائم. ونشعر بالفزع لرؤية ركود في الحوار، مع إحراز تقدم محدود للغاية من قبل الأطراف في تنفيذ التزاماتها. ويتضح من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام 2023 أن هناك مساراً يمكن للأطراف أن تتفق عليه من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار لشعوبها. ونأمل أن يتمكن الطرفان من إعادة النظر في مواقفهما والعودة إلى طاولة المفاوضات.

ويساور غيانا القلق إزاء الحوادث التي أبرزها تقرير الأمين العام (S/2024/741). إن الإجراءات الانفرادية التي يحتمل أن يكون لها أثر سلبي غير متناسب على حياة الأقلية الصربية لن تؤدي إلا إلى زيادة التوترات وتقويض الثقة. ولا تتطوي هذه الأعمال على إمكانية إلحاق الضرر بالرعاة الاقتصادي والاجتماعي لطوائف الأقليات فحسب، بل إنها قد تعرض استقرار كوسوفو وصربيا والمنطقة ككل للخطر. وندعو جميع الأطراف إلى التصرف بمسؤولية وبصيرة بعواقب أفعالهم. وتقع على عاتق قيادة كوسوفو مسؤولية ضمان احترام حقوق الإنسان ورفاه جميع السكان ودعمها في جميع الأوقات. وقد أحطنا علماً على نحو إيجابي بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وكوسوفو للنهوض بمشاركة المرأة في عملية السلام وتعزيز المساواة بين الجنسين والتصدي للعنف ضد المرأة.

وتؤمن غيانا بأن التقدم ممكن دائماً. وفي حقبة تتزايد فيها النزاعات المسلحة، ندعو قيادة كل من كوسوفو وصربيا إلى الانتباه للعواقب الوخيمة للتخلي عن الدبلوماسية. ونكرر دعوتنا للأطراف إلى تعظيم فرص راب الصدع من خلال الحوار بين بلغراد وبريشتينا بقيادة الاتحاد الأوروبي وإعادة الالتزام بالتنفيذ الكامل للاتفاقات القائمة. وتعتقد غيانا أن هناك مستقبلاً يمكن أن توجد فيه كوسوفو مستقلة وديمقراطية إلى جانب صربيا - كوسوفو حيث يمكن لجميع شعوبهما

أنه ينبغي تجنب ذلك في الاتصالات الثنائية وهنا، في قاعة مجلس الأمن، إذا أردنا أن نأمل في بناء مستقبل أفضل للجميع في كوسوفو. وفي الختام، يمكن لميثاق المستقبل الذي اعتُمد مؤخراً (قرار الجمعية العامة 1/79)، ولا سيما إعلانه بشأن الأجيال المقبلة، أن يلهم عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من خلال تعزيز التنوع الثقافي، والحفاظ على التراث، وتعزيز الحراك التعليمي والمهني، وتشجيع التحول الرقمي والابتكار، وتعزيز الاقتصاد الأخضر. ويمكن تمكين شباب كوسوفو من جميع الطوائف من أجل إحداث تغيير إيجابي معاً. ونرحب بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لمركز بارابار في بريشتينا، الذي يعزز الحوار بين الأعراق والتفاعل الاجتماعي والثقافي بين الطوائف المتنوعة.

وأخيراً، وكما أوضحت في إحاطتي في نيسان/أبريل، فإن الطريق إلى السلام الدائم والتعايش لا يمكن أن يُبنى على لعبة محصلتها صفر أو انتصارات قصيرة الأجل. إحراز تقدم فعلي يتطلب الالتزام والتوافق. وكلما أسرعت جميع الأطراف في إدراك ذلك، كلما أسرعت طوائف كوسوفو في العيش في استقرار وازدهار.

**السيدة رودريغيس - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية):**

اسمحوا لي أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كارولين زيادة على إحاطتها. وأرحب أيضاً بحضور وزير خارجية صربيا، معالي السيد ماركو دوريتش، والسيدة دونيكا غيرفالا - سفارتس، من كوسوفو، في جلسة اليوم. لقد استمعت بعناية إلى أقوالهم.

يجب علينا أولاً أن نؤكد مجدداً دعمنا للعمل البالغ الأهمية الذي تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو القيام به. ولا يزال تنفيذ ولاية تعزيز السلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو موضع تقدير كبير. وحتى بعد مرور 25 عاماً على إنشاء البعثة، لا يمكن المبالغة في تقدير دورها في النهوض بالسلام والاستقرار في غرب البلقان. ويشجعنا بشكل خاص دعم البعثة للمبادرات التي تسعى إلى بناء الثقة في جميع أنحاء كوسوفو من خلال تعزيز الحوار بين الأعراق ومكافحة الروايات المثيرة للانقسام.



العدالة والمساءلة لمرتكبي الهجوم المروع الذي وقع العام الماضي في باينيسكا، والقيام بدور بناء في الحد من التوترات وتعزيز العلاقات الإيجابية في المنطقة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتنان المملكة المتحدة للممثلة الخاصة ولجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذين أسهموا في عمل البعثة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. إن تعزيز الحوار وبناء الثقة بين طوائف كوسوفو أمر حيوي ولا يزال كذلك. ومع ذلك، فقد مرّ أكثر من 16 عامًا على استقلال كوسوفو، واختلفت الظروف كثيرا عما كانت عليه في عام 1999. ولذلك، فقد حان الوقت لكي يجري المجلس استعراضا لدور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لكي يعكس الظروف على أرض الواقع.

**السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زيادة على إحاطتها. وأود أن أرحب بوزير الخارجية دوريتش ونائبة رئيس الوزراء غيرفالا - سفارتس في مجلس الأمن.

أولا وقبل كل شيء، تشيد اليابان بالتزام بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالمساعدة على ضمان تهيئة الظروف الملائمة لحياة سلمية وطبيعية لجميع سكان كوسوفو والنهوض بالاستقرار الإقليمي في غرب البلقان. كما نشكر السيدة زيادة على قيادتها ومشاركتها الفعالة مع الشركاء المحليين والدوليين لتعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين.

لقد دعمت اليابان السلام والاستقرار في غرب البلقان إلى جانب شعبها الذي أعاد بناء حياته من مأساة الحرب. كما عملنا معًا في عملية تنمية كوسوفو على أساس سيادة القانون والديمقراطية منذ استقلالها. ومن المهم تعزيز السلام والاستقرار والتعاون بين بلدان المنطقة. وسيسهم انضمام دول غرب البلقان إلى الاتحاد الأوروبي في تحقيق تلك الأهداف. وفي هذا الصدد، فإن اليابان ما فتئت تدعم دول غرب البلقان في جهودها من أجل الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والمصالحة منذ عقود، وهو ما تسارعت وتيرته بإطلاق مبادرة اليابان

أن تزدهر في مجتمعات تتعم بالسلام والازدهار وحيث يكون التنوع قوة يُحتفى بها وليس مصدرًا لعدم الاستقرار والانقسام.

**السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** نرحب بوزير خارجية صربيا ونائب رئيس وزراء كوسوفو في القاعة.

واسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة على العمل الذي تقوم به هي وفريقها لتعزيز الاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو.

والمملكة المتحدة من المؤيدين القدامى لسيادة كوسوفو واستقلالها. وما زلنا ملتزمين بدعم ديمقراطية شاملة ومتنوعة ومتعددة الأعراق في كوسوفو. ونرحب، على سبيل المثال، بجهود كوسوفو لتوظيف ضباط شرطة من الطوائف التي لا تنتمي إلى الأغلبية والتزامها بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك من خلال قيادتها للمنتدى الدولي للمرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، فإن غياب العلاقة الطبيعية بين كوسوفو وصربيا لسنوات عديدة قد أثر سلبيًا على حياة الأفراد الذين يعيشون في كلا البلدين وأثر على الاستقرار الإقليمي.

لقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة خطوات إيجابية نحو مزيد من التعاون. وتشمل تخفيف القيود المفروضة على الواردات الصربية إلى كوسوفو والاتفاق الذي يضمن تمثيل كوسوفو في اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من تعثر التقدم في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وندعو كلا الطرفين إلى إعادة تأكيد التزامهما بهذا الحوار، ونكرر دعوة الأمين العام إلى مشاركة أكبر من جانب المرأة في العملية. ومن المهم أن يُبدي الجانبان الإرادة السياسية والشجاعة لتنفيذ الاتفاقات القائمة في إطار الحوار تنفيذًا كاملاً، بما في ذلك إنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية. وفي الوقت نفسه، من المهم أن تتجنب جميع الأطراف الأعمال التي يمكن أن تعرض هذا التقدم للخطر. ونحث كوسوفو على النظر بعناية في أثر قراراتها على جميع مواطنيها، بمن فيهم أولئك الذين ينتمون إلى الطوائف غير ذات الأغلبية، والعمل مع شركائها. كما نحث صربيا على القيام بدورها في دعم الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق

وفي الختام، ستواصل اليابان العمل مع جميع الأطراف المعنية لتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في المنطقة.

**السيد فرنانديس (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):** نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيدة كارولين زياده، على إحاطتها الوافية. ونرحب بمعالى السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية صربيا، في هذه الجلسة. كما نرحب بمشاركة السيدة دونيكا غيرفالا - سفارتس في هذه الجلسة.

تشعر موزمبيق بالقلق إزاء التوترات المتزايدة في الإقليم. فهي تتطوي على إمكانية تسميم العلاقات وتعميق الخلافات بين الأعراق في كوسوفو، وبالتالي فهي تهدد الاستقرار في المنطقة. كما أن لجوء الأطراف إلى الخطاب السياسي التحريضي أمر مثير للقلق أيضاً. وقد يدفع هذا الأمر بعض القطاعات إلى الانخراط في العنف، كما حدث في الماضي، مع ما لذلك من أثر سلبي على المفاوضات.

وعلى الرغم من سنوات من الحوار وعدد من الاتفاقات المؤقتة، لا يزال الطريق إلى المصالحة والتعايش السلمي بين بلغراد وبريشتينا طويلاً وصعباً. لذلك نود أن نشجع على مواصلة الجهود لكسر هذا الجمود وتمهيد الطريق لاستقرار دائم وتعايش متناغم. ونحث الأطراف على حل خلافاتهم العالقة من خلال الحوار والدبلوماسية. ونشجعهم على أن يظلوا ملتزمين، بحسن نية، بالمشاركة البناءة بغية التوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة. ونحث جميع الأطراف على الالتزام بالقرار 1244 (1999).

ونحن نتفق على أن إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني، يضمن إيجاد حلول شاملة ومستدامة. ومن ناحية أخرى، يمكن لهذا النهج أن يسد الفجوات ويبني مجتمعات أقوى وأكثر مرونة. وتود موزامبيق أن تؤكد دعمها لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولجميع الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية وأصحاب المصلحة الدوليين من أجل إيجاد حلول مستدامة، مما يمهد الطريق للسلام والاستقرار والازدهار في كوسوفو.

للتعاون في منطقة غرب البلقان في عام 2018. وتهدف المبادرة إلى دعم الإصلاحات في بلدان غرب البلقان نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتسهيل التعاون الإقليمي. وقام وزير خارجية اليابان بزيارة صربيا وكوسوفو في تموز/يوليه وأجرى حوارات صريحة حول علاقاتنا الثنائية، على التوالي، فضلا عن مستقبل المنطقة. وهذا هو التزامنا المتجدد بالمساعدة في السعي لتحقيق المصالحة بين الأطراف.

وكبلد تربطه علاقة صداقة طويلة الأمد مع كل من صربيا وكوسوفو، ما زالت اليابان تشعر بالقلق إزاء الوضع على الأرض، حيث وقعت عدة حوادث سلبية. ونحيط علماً بأن تقرير الأمين العام (S/2024/741) وتقرير قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو يقيمان أن الوضع الأمني في شمال كوسوفو لا يزال هشاً بعد سلسلة من الحوادث التي أثارت التوتر. ونكرر التأكيد على ضرورة إجراء تحقيق كامل في هجوم بانيسكا في العام الماضي وعلى وجوب محاسبة الجناة بناءً على تحقيق محايد. بالإضافة إلى ذلك، نؤكد على أهمية التواصل الكامل والشفاف والحوار المستمر بين الأطراف فيما يتعلق بالسياسات ذات التأثير الكبير على الاستقرار الإقليمي والحياة اليومية. فإثارة عدم الثقة ليس نهجا بناء. ونناشد جميع الأطراف الامتناع عن أي أعمال قد تؤدي إلى مزيد من التوتر والتصعيد. فالناس العاديون هم الذين يعانون من عواقب مثل هذه الأفعال. وغني عن القول أن حماية حقوق الإنسان هي المسؤولية الأساسية لجميع الدول. وتحت اليابان بقوة كلا الطرفين على المشاركة البناءة في الحوار بين بلغراد وبريشتينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وإيجاد حلول للقضايا العالقة، وهو أمر ضروري للسلام والاستقرار في غرب البلقان. ومن المهم أيضاً أن يلتزم الطرفان مجدداً بالاتفاقات القائمة، مثل اتفاق بروكسل وملحقه، اتفاق أوهريد لعام 2023، وأن يواصل تنفيذها بحسن نية وبكاملها، بما في ذلك عن طريق إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية.

وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، منذ إنشائها في عام 1999، تضطلع بدور حاسم في دعم كوسوفو. ونسلم أيضاً بأن الحالة في كوسوفو تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه قبل 25 سنة خلت. لذلك، ينبغي استعراض دور البعثة وفقاً لذلك.

الاتحاد الأوروبي. ويجب حلّ وضع الهياكل الموازية الصربية في هذا الإطار من خلال إنشاء رابطة/جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية، وذلك على أساس مشروع النظام الأساسي للاتحاد الأوروبي في هذا الشأن. ولا يزال عدم إحراز تقدم في هذا الصدد يشكل عقبة أمام أعمال حقوق أفراد الأقلية الصربية في كوسوفو. إن من الضروري استعادة الديمقراطية التمثيلية في شمال كوسوفو وإعادة إرساء المشاركة الفعالة للصرب في الحكم المحلي والشرطة والقضاء.

لقد أحيينا في نهاية شهر أيلول/سبتمبر الذكرى السنوية الأولى لهجوم بانيسكا - وهي ذكرى مأساوية. ومن غير المقبول أنه لم تتم بعد محاكمة الجناة على جرائمهم. فلا بد من تقديمهم إلى العدالة. وتدرك السلطات الصربية الالتزامات التي قطعها على نفسها وما يتعين عليها القيام به في هذا الصدد. وستواصل فرنسا مراقبة التطورات المتعلقة بهذه المسألة عن كثب.

لا يمكن أن يتحقق تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو إلا إذا سعى الطرفان إلى التوصل إلى تسوية، وبالضرورة إذا كانت لديهما الإرادة السياسية لتحقيق ذلك. تدعو فرنسا القادة الصرب والكوسوفيين إلى التصرف بمسؤولية والوفاء بالتزاماتهم. وستواصل فرنسا دعم وساطة الاتحاد الأوروبي بغية التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي وملزم قانوناً. ومن خلال الحوار وفي إطار جهود الوساطة الأوروبية سيتم إيجاد حلول عادلة ودائمة. ولنتذكر أن الجمعية العامة قد منحت الاتحاد الأوروبي ولاية في هذا الصدد.

وتؤيد فرنسا الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمصالحة بين الطوائف في كوسوفو، وذلك بالتنسيق مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. إن ولاية بعثة الأمم المتحدة تشمل تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. وتؤيد فرنسا تمديد ولايتها طالما كان ذلك ضرورياً.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كارولين زيادة على إحاطتها بشأن الحالة في

السيد دارماديكاري (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها. وأرحب بحضور وزير خارجية صربيا، السيد ماركو دوريتش، ووزيرة خارجية كوسوفو، السيدة دونيكا غيرفاللا - شفارتس.

هناك حاجة ملحة للتحرك نحو تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو وإلى تخفيف حدة التوتر. إن تطبيع تلك العلاقات هو ضمان للاستقرار الإقليمي وشرط أساسي للمنظور الأوروبي الذي اختاره البلدان. وترحب فرنسا بالإنجاز الذي تحقق في العمل على اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، والذي أصبح ممكناً بفضل التسوية التي تم التوصل إليها في تشرين الأول/أكتوبر بين كوسوفو وصربيا، والدور الميسر الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في هذا الصدد، وكذلك قرار حكومة كوسوفو بإعادة فتح معبر ميرداري الحدودي أمام البضائع القادمة من صربيا. وهذا قرار مهم سيمكن من إحراز تقدم نحو تكامل إقليمي وأوروبي. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتقليل أوقات الانتظار على الحدود.

ترحب فرنسا بالقرارات التي اتخذتها السلطات الصربية في نهاية العام الماضي للبدء في تنفيذ اتفاق بروكسل - أوهريد، وترحب كذلك بالبيان الذي أدلى به رئيس الوزراء فوتشيفيتش في 9 تشرين الأول/أكتوبر والذي أكد فيه التزام صربيا بتنفيذ جميع التزاماتها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. هذا التقدم مشجع، ولكنه لا يزال غير كافٍ. يجب على الطرفين مواصلة جهودهما من أجل ضمان التنفيذ الكامل للاتفاق الذي تم التوصل إليه قبل أكثر من عام ونصف العام. ومن الضروري أن يبدي الطرفان استعدادهما لإحراز تقدم في هذا الحوار.

وتدين فرنسا زيادة الإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها السلطات الكوسوفية في شمال البلد، والتي تؤثر على الحياة اليومية للناس في المجتمع الصربي. إن هذه القرارات توجع التوترات بلا داعٍ.

وتؤكد فرنسا مجدداً أن اندماج كوسوفو الأوروبي الأطلسي يعتمد أولاً وقبل كل شيء على إحراز تقدم في إطار الحوار الذي ييسره

القومية المتطرفة إلى السلطة في شباط/فبراير 2021 وصل عدد هذه الحوادث إلى 550 حادثاً. لقد قام ألبين كورتي، وهو ما يسمى بـ "رئيس الوزراء"، بإعلان حرب فعلية على كل ما هو صربي، مما دفع الطائفة الأرثوذكسية في الإقليم إلى حافة الصراع من أجل البقاء. ومع ذلك فهو يؤكد بسخرية أنه من المفترض أن يواصل القتال ضد فاشية هذا العصر في كوسوفو وخارجها.

إن أفضل تفسير للإرهاب المنهجي الذي يستهدف صرب كوسوفو هو المعدل المنخفض بشكل كارثي لعودة اللاجئين المذكور في تقرير الأمين العام - فخلال الأشهر الستة الماضية لم يعد سوى 13 شخصاً فقط، منهم سبعة فقط من الصرب. وفي الوقت نفسه، ارتفع تدفق خروج غير الألبان بشكل حاد، الأمر الذي لا يهدد البنية التقليدية المتعددة الأعراق للمجتمع فحسب بل يهدد أيضاً الأفاق الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل للإقليم. من الواضح أنه ما لم نقف في وجه ألبين كورتي فإنه سيستمر في تطهير الجيوب الصربية، وستزداد شهيته. ومن الأمثلة على ذلك المطالبة بفتح مجال صربيا الجوي للرحلات الجوية التجارية المتجهة إلى كوسوفو.

ومع ذلك، يواصل الغرب تحريض بريشتينا من خلال محاولة دعم شخصيتها القانونية الدولية. فلقد تم رفع وضع كوسوفو في الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتم القيام بعمل كبير لقبول الإقليم في مجلس أوروبا. وفي المقابل، تواجه بلغراد مراراً وتكراراً مطالبات بالاعتراف بما يسمى استقلال الإقليم. ومن أجل ممارسة المزيد من الضغط، تم استكمال الفصل 35 من إطار التفاوض بشأن انضمام صربيا إلى الاتحاد الأوروبي بما يسمى الالتزامات ذات الصلة التي يُفترض أنها ناشئة عن تفاهات بروكسل - أو هريد الشفوية لعام 2023. علاوة على ذلك، تم عن عمد نسيان الوثائق الرسمية ذات الصلة - اتفاقية بروكسل لعامي 2013 و 2015 - لأنهما تلزمان بريشتينا، بين جملة أمور، بإنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية. واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى للجميع هنا في القاعة أن إنشاء تلك الرابطة ليس مجرد أمنية، بل هو التزام مفروض على بريشتينا، التي ما فتئت تخريبه منذ أكثر من عقد من الزمن. علاوة على ذلك، يجب تنفيذ هذا الالتزام بالكامل ودون تنازلات زائفة من جانب

الإقليم والرؤى الثاقبة التي عرضتها. ونرحب بمشاركة السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية صربيا، في هذه الجلسة. وقد استمعنا أيضاً إلى رأي السيدة دونيكا غيرفالا - سفارتس. إننا مرة أخرى معجبون بشدة بما يسمى معرفتها التاريخية الواسعة وتأملاتها الجيوسياسية المتعمقة.

لقد بلغت التوترات العرقية في كوسوفو أعلى مستوياتها منذ 15 عاماً. إن جذور هذا الشر لم تتغير. إنها نابعة من تطوع ما يسمى السلطات في بريشتينا إلى فرض سيطرتها الكاملة على الجزء الشمالي من الإقليم الذي يقطنه الصرب، وهي حريصة على القيام بذلك بتواطؤ كامل من داعمها الغربيين. وقد تجسدت مظاهر عديدة محددة لتلك السياسة العدوانية في التقرير نصف السنوي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. (S/2024/741)

تشمل استقرارات بريشتينا الخبيثة حظر تداول الدينار الصربي في الإقليم، والإغلاق القسري للهيئات الإدارية التي تقدم الخدمات للصرب في كوسوفو، ومصادرة قطع الأراضي التي تعود ملكيتها للسكان الصرب في كوسوفو، والتضييق على المؤسسات المجتمعية والشركات غير الألبانية. ويتم استخدام ذرائع ملفة لاعتقال الصرب، وتتم مدامه المدارس والمستشفيات، ويتم إحراق منازل اللاجئين العائدين وتدنيس الكنائس الأرثوذكسية. إننا نضم صوتنا إلى الأمين العام في دعوته إلى أخذ هذه التهديدات على محمل الجد الشديد.

وعلى الرغم من الرفع الرسمي للحظر الأحادي الجانب المفروض على البضائع القادمة من صربيا في حزيران/يونيه 2023 إلا أن هناك طوابير من الشاحنات بطول عدة كيلومترات مكدسة عند معبر ميرداري، وهو حالياً المعبر الوحيد المفتوح للدخول. وكما جرت العادة، يفضل الغرب غض الطرف عن كل ذلك، ويتغنى بما يسمى الخطوات البناءة التي يتخذها ألبان كوسوفو وينسب إليهم الفضل في حل المشكلة التي خلقوها هم بأنفسهم من خلال تجاهل التزاماتهم بموجب اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى.

لقد تم في عام 2024 وحده تسجيل 93 حادثاً بدوافع عرقية استهدفت الصرب في كوسوفو، ومنذ وصول حركة تقرير المصير

إن الحماية السياسية من الغرب تجاه بريشتينا تغذي بشكل متزايد طموحات كورتي في ألبانيا الكبرى. ويحاول كورتي زعزعة الاستقرار في مناطق وسط صربيا ذات الكثافة السكانية المسلمة الكبيرة ويجتمع بحماس مع المعارضة الصربية الهامشية. ولم يكن هناك أي رد فعل من واشنطن أو بروكسل على تدخل الحركة القومية لتقرير المصير في العمليات الانتخابية في مقدونيا الشمالية. وبالمثل، تم تجاهل محاولات تفويض السلامة الإقليمية للجبل الأسود.

في مثل هذه الظروف الصعبة، هناك حاجة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أكثر من أي وقت مضى، مثلها مثل الحفاظ على قدراتها البشرية والمالية. ينبغي أن تظل المناقشات المنتظمة للحالة في كوسوفو على جدول أعمال المجلس، وينبغي أن تجري هذه المناقشات في شكل مفتوح.

إننا نلفت الانتباه إلى حقيقة أن ألبان كوسوفو كانوا متورطين في احتجاز مواطن روسي يعمل في بعثة الأمم المتحدة، السيد ميخائيل كراسنوشيكوف، في 28 أيار/مايو 2019، وإلحاق أذى جسدي كبير به. ومع ذلك، لم تتم مساءلة هؤلاء الأفراد حتى الآن. كما تم إعلان مواطن روسي آخر، وهو السيد أندريه أنتونوف، شخصاً غير مرغوب فيه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وتعرضت سلامته الشخصية للخطر. وقد تم ذلك بقرار غير قانوني اتخذته "سلطات" الإقليم. وللأسف، لم يتم تقديم أي شخص للعدالة بسبب ذلك أيضاً.

لم يتغير موقف روسيا من كوسوفو. فنحن نؤيد أن نتوصل بلغراد وبريشتينا إلى حل مستدام ومقبول للطرفين ويندرج تماما ضمن الإطار القانوني الدولي، وهو القرار 1244 (1999). وينبغي أن تخدم هذه النتيجة مصالح بلغراد والشعب الصربي، وينبغي ضمان حصولها على دعم مجلس الأمن.

**السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحو لي أن أشكر السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطتها الشاملة.

ونعرب عن تقديرنا لحضور معالي السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية صربيا، والسيدة دونيكا غيرفالا - سفارتس في جلسة اليوم.

زملاننا الغربيين. نحن نطالب بإنهاء هذه الألاعيب الاحتياطية وإلزام بريشتينا فوراً بالبداية في إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية.

إن محاولات بعض الجهات الخارجية تعزيز القدرات العسكرية لنظام كورتي تشكل تهديداً واضحاً للأمن في المنطقة. تواصل دول الناتو تزويد كوسوفو بالأسلحة، بما في ذلك ناقلات الجنود المدرعة وأنظمة الصواريخ المضادة للدبابات وطائرات الاستطلاع والطائرات المسيرة الهجومية. وتتوقع بريشتينا في غضون ثلاث سنوات أن تضع في الخدمة أكثر من 350 عربة مدرعة وأن تحصل على أسطولها الخاص من المروحيات العسكرية. ويشكل ذلك انتهاكاً صارخاً للقرار 1244 (1999)، الذي يحدد الوحدة الدولية في كوسوفو باعتبارها الوجود العسكري الوحيد المقبول في الإقليم.

إننا نؤيد حزمة التدابير التي اقترحها الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش والتي تهدف إلى تجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها عملية التسوية في الوقت الراهن. وتشمل تلك التدابير العودة إلى مبدأ الوضع السابق، وهو ما يعني ضمناً أن تلغي بريشتينا بالكامل جميع التدابير التمييزية المتخذة ضد صرب الإقليم؛ ووضع حد للإرهاب في المجال الإنساني وإرهاب الشرطة والإرهاب ضد السكان غير الألبان؛ وإعادة الممثلين الصرب إلى السلطات التشريعية والقضائية والبلدية. نحن نرى أنه من المبرر لبلغراد أن تعتزم المطالبة مرة أخرى بعودة ما يصل إلى ألف من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الصرب إلى كوسوفو، وفقاً للقرار 1244 (1999).

ولقد تابعنا عن كثب ما بدأ في لاهاي في أبريل/نيسان 2023، أي محاكمة قادة ما يسمى جيش تحرير كوسوفو. لقد كان من المفترض أن تجري تلك المحاكمة منذ سنوات عديدة في إطار المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولكن هذه المحكمة غضت الطرف عن الجرائم التي ارتكبتها هؤلاء الأفراد. وتوضح التقارير المتعلقة بأنشطة الدوائر المتخصصة أن المتهمين يحاولون ممارسة الضغط على الشهود، وحتى في حالة صدور أحكام بالإدانة فإن المدة التي سيتم قضاؤها في الاحتجاز على الأرجح ستُخفض فيما بعد عند الاستئناف. ومع ذلك نأمل أن ينال المجرمون العقوبة التي يستحقونها، حتى لو تأخرت كثيراً.



السلمية، والامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية الجانب، والانخراط من جديد في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف تطبيع العلاقة بين بلغراد وبريشتينا.

وبالاستناد إلى تجربتنا الخاصة في مرحلة ما بعد النزاع وبناء السلام، أود أن أشاطركم ثلاث رؤى - تركز على المساءلة، وإعطاء الأولوية للتنمية التي تركز على الناس، وتعزيز الوحدة من أجل التقدم. تتوه سيراليون بالخطوات التي اتخذتها سلطات كوسوفو لمواءمة الإدارة العامة وتنظيم الخدمات وإجراء العمليات التجارية، لا سيما في شمال كوسوفو. كما أننا نقدر الولاية المهمة لمكتب المدعي العام الخاص في كوسوفو ونؤكد على أهمية المساءلة لربط الماضي المنقسم بمستقبل موحد. ومع ذلك، لا تزال سيراليون تشعر بالقلق إزاء التقارير التي تشير إلى احتمال استهداف صرب كوسوفو، مما يؤثر سلباً على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية ورفاههم. بالإضافة إلى ذلك، نحن منزعجون من طبيعة الاعتقالات ولوائح الاتهام واستخدام قوة الشرطة في القضايا المتعلقة بالنزاعات على الممتلكات، والاحتجاجات السلمية والجرائم الناجمة عن النزاع في كوسوفو.

تشدد سيراليون على ضرورة اتباع الإجراءات القانونية الواجبة والإنصاف والحكم الرشيد باعتبارها أساساً للمساءلة. ولذلك نحث سلطات كوسوفو، وخاصة الجمعية البرلمانية ووكالة الخصخصة ومكتب المدعي العام الخاص وقوات الشرطة، على متابعة تدابير المساءلة التي تعزز التماسك الاجتماعي والعدالة. استلهاً للجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون، ندعو إلى اتباع نهج تشاورية غير عدائية تحترم الحقوق وتعزز التعافي والمصالحة.

وهذا يقودني إلى أهمية التنمية التشاركية التي تركز على الناس. تكرر سيراليون دعوتها للحفاظ على نسيج كوسوفو المتعدد الأعراق من خلال ضمان الحقوق الاقتصادية وحماية الحريات الدينية والثقافية. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تتحدث عن إجراءات أحادية الجانب تؤدي إلى تفاقم التوترات العرقية. والجدير بالذكر أن التنفيذ التدريجي لتنظيم العملة قد فرض مشقة على الناس العاديين. كما أن

ترحب سيراليون بتقرير الأمين العام (S/2024/741)، وكذلك تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون.

وإذ تشير سيراليون إلى جلسة سابقة للمجلس هذا العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (انظر S/PV.9612)، فإنها تشعر بالقلق إزاء ما ورد عن إحراز "تقدم ضئيل" في تنفيذ الاتفاقات التي يسرها الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا خلال هذه الفترة. إن عدم إحراز تقدم في هذا الصدد يثير قلقاً بالغاً، حيث أنه يسلب الضوء على مآزق سياسي مستمر والذي ينطوي على إمكانية تعميق الانقسام العرقي والسياسي وما يحمله ذلك من مخاوف كبيرة بشأن حقوق الإنسان.

تقدر سيراليون الجهود المتفانية التي تبذلها الممثلة الخاصة زيادة والبعثة في تنفيذ الولاية التي أنشأها القرار 1244 (1999). ونحن نشيد بالتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في كوسوفو لتحسين حياة الناس، ولا سيما النساء والشباب واللاجئين، ومساهماتها في تعزيز الأمن والمؤسسات.

وفي هذا الصدد، نقدر الدور الحيوي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في بناء الثقة بين الطوائف والنهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون ودعم الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. مع ذلك، وعلى الرغم من الموارد الكبيرة والجهود المتضافرة التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري وكيانات الاتحاد الأوروبي والمرونة التي أبدتها المجموعة الخماسية لتعزيز الحوار والحكم الرشيد، فإن الطريق إلى مستقبل سلمي ومستدام لجميع الطوائف في كوسوفو يكمن في نهاية المطاف في أيدي شعبها وقيادتها متعددي الأعراق.

لذلك تحث سيراليون بقوة على عدم اتخاذ أي إجراءات، بما في ذلك التدابير الانتقامية، التي تخلق ظروفاً غير مواتية لمجموعات عرقية معينة داخل كوسوفو. إن مثل هذه الإجراءات تعيق التقدم الذي تشدد الحاجة إليه في تنفيذ اتفاق بروكسل لعام 2013 واتفاق آذار/مارس 2023 بشأن تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. وفي هذا الصدد، تدعو سيراليون جميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية للحوار والمشاركة



تنفيذ اللائحة الجديدة للعملة، وإغلاق مكاتب البريد وغيرها من المؤسسات التي تمولها صربيا، وإعادة الفتح المتوخاة للجسر الرئيسي ذي الرمزية الكبيرة في ميتروفيتسا أمام حركة مرور المركبات. ولا تزال هذه الإجراءات الأحادية الجانب تؤثر سلباً على الحياة اليومية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للآلاف من صرب كوسوفو والطوائف الأخرى من غير الأغلبية. كما أنها تساهم في زيادة التوترات بين الطوائف، مما يقوض أي تقدم نحو حل سلمي، وقد تزيد من تعقيد العملية السياسية. وفي غضون ذلك، تتدهور العلاقات بين بلغراد وبريشتينا بشكل متزايد في وضع أمني متوتر وهش أصلاً، دون إحراز أي تقدم ملموس في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

وبناءً على ما تقدم، أودُّ التشديد على التالي.

أولاً، تكرر الجزائر دعوتها إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى التصعيد والتوترات العرقية في كوسوفو. ومن الضروري تفضيل المشاورات والتنسيق بين الأطراف وتجنب القرارات التي يمكن أن تقوض الاستقرار الهش في كوسوفو وأن تعيق الجهود المبذولة نحو التطبيع.

ثانياً، نؤكد مرة أخرى على ضرورة ضمان التمثيل المناسب لصرب كوسوفو والأقليات الأخرى في المؤسسات المحلية والقضائية. وفي هذا الصدد، من المهم الإسراع في تنظيم الانتخابات المحلية في بلديات كوسوفو الشمالية واتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية. وما يكتسي أهمية ماثلة هو تعزيز سيادة القانون في كوسوفو، بما في ذلك منح صرب كوسوفو إمكانية الوصول إلى المناصب الرئيسية في المؤسسات القضائية، مثل مناصب القضاة والمدعين العامين.

ثالثاً، نحن نقدر الدور الحيوي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادة الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، في تحقيق استقرار الوضع على الأرض. ونشجع البعثة على مواصلة جهودها الرامية إلى بناء الثقة ورأب صدع الانقسامات بين الطوائف لضمان الاستقرار وتجنب أي صدامات محتملة.

تقييد حرية التنقل واستبعاد صرب كوسوفو من مهام الشرطة والقضاء، مع تركيز وحدات العمليات الخاصة في شمال كوسوفو، هي أمور تزيد من تعقيد الوضع.

وإدراكاً لماضي كوسوفو الهش، تحث سيراليون السلطات على تبني عمليات صنع قرار تمثيلية وشاملة وتشارورية، لا سيما في المسائل التي تؤثر على المجتمعات المحلية. وبالمثل، وفي ضوء الانتخابات العامة المقبلة، نؤكد على المسؤولية المدنية لجميع المواطنين في الامتناع عن الأعمال التي تقوض سلطة حكومة كوسوفو أو تعيق المشاركة في الحوار العام والانتخابات.

وأخيراً، فإن عدم الالتزام باتفاقات السلام، ولا سيما التأخر في إنشاء رابطة/جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية ومعارضة صربيا لتطلعات كوسوفو الدولية، يدل على نهج صفري من شأنه أن يضر في نهاية المطاف بشعب كوسوفو. وعلى الرغم من أن الأطر الحالية قد لا تحل جميع التحديات في المنطقة إلا أنه من الضروري أن تمضي المفاوضات بالالتزام حقيقي من كلا الطرفين. يجب عدم استخدام المحافل الدبلوماسية للضغط السياسي على حساب التقدم، ويجب عدم استخدام مؤسسات الدولة كأدوات للمساومة. إن المشاركة البناءة من خلال القنوات الدبلوماسية القائمة هي أمر حيوي. وتدعو سيراليون قادة كوسوفو وصربيا وحلفاءهم إلى إعادة الالتزام بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي مع التفاني المتبادل في التعاون.

**السيد مرابط (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):** أرحب بحضور معالي

السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية صربيا، في جلسة اليوم. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة كارولين زيادة على إحاطتها الثاقبة. وقد استمعتُ بعناية إلى الملاحظات التي أدلت بها السيدة دونيكا غيرفالا - شفارتس.

لا تزال الجزائر تشعر بالقلق إزاء الأجواء المتوترة واحتمالات التصعيد التي تظل قائمة في شمال كوسوفو. إن الإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها السلطات في كوسوفو، دون التشاور أو الاتفاق مع ممثلي صرب كوسوفو، تشكل مصدر قلق بالغ. وتشمل هذه الإجراءات

رابعاً، لا يزال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بهدف دفع العملية السياسية نحو تسوية سلمية للنزاع أمراً بالغ الأهمية. ونشجع الأطراف على تفضيل الدبلوماسية والمفاوضات للتوصل إلى حل سريع وعادل وسلمي يضمن مستقبلاً مزدهراً للجميع.

وأخيراً، تؤكد الجزائر من جديد دعمها لجميع الجهود الرامية إلى

التوصل إلى حل مقبول من الطرفين في إطار القرار 1244 (1999) وفي ظل الاحترام الكامل للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، نشجع كلا الجانبين على الانخراط مجدداً وبشكل بناء في المفاوضات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق هدف تطبيع العلاقات والسلام الدائم. يجب أن تركز كوسوفو وصربيا على تضييق الخلافات بينهما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق بروكسل. توجد خارطة طريق. ويجب على كلا الجانبين اتخاذ الخطوات التالية على الطريق نحو السلام.

**السيد سانغجين كيم** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زيادة على إحاطتها الهامة والمفيدة. كما يرحب وفد بلدي في المجلس بمعالي السيد ماركو دوريتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، ومعالي السيدة دونيكا غيرفالا - سفارتس، نائبة رئيس وزراء كوسوفو.

ويكرر وفد بلدي التأكيد على أن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي هو أفضل منصة لسد الفجوات بين الجانبين، ويؤمن إيماناً راسخاً بضرورة مناقشة القضايا الخلافية في هذا الإطار بحسن نية. ونرحب في هذا الصدد بالاجتماع الثلاثي الذي عُقد الأسبوع الماضي في بروكسل بين الميسر الأوروبي وكبار المفاوضين من كلا الجانبين. وأخيراً، يشيد وفد بلدي بموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على الإسهام القيم الذي قدمته في الحفاظ على الاستقرار في كوسوفو والمنطقة المحيطة بها وبناء الثقة بين الطوائف، بالاشتراك مع الشركاء الدوليين مثل قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. إن تقسيم العمل بشكل أكثر كفاءة بين المؤسسات سيعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية.

تؤيد جمهورية كوريا التوصل إلى حل سلمي للمسائل المتعلقة بكوسوفو وصربيا من خلال الحوار السياسي والمفاوضات. عندما وافقت صربيا وكوسوفو على استئناف المفاوضات في العام الماضي من أجل تطبيع العلاقات، كنا نأمل أن يكون قد تم وضع الأساس للسلام. ومع ذلك، لم تحرز المناقشات الرامية إلى تنفيذ اتفاقية عام 2023 تقدماً جوهرياً حتى الآن، ولا تزال الأجواء المتوترة بين بلغراد وبريشينا سائدة.

وختاماً، يحدونا أمل صادق في أن منطقة غرب البلقان، التي اتسم ماضيها القريب بالعنف والمآسي، ستحقق قريباً المصالحة والسلام والازدهار. وتقف جمهورية كوريا على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف المعنية للمساعدة في ضمان أن يكون مستقبل المنطقة مستقبلاً يسوده التعايش السلمي.

وفقاً للتقرير الأخير للأمين العام (S/2024/741)، أدت الإجراءات الأحادية الاستفزازية إلى المزيد من تقويض أي خطوات إيجابية تم اتخاذها حتى الآن وتقويض الثقة بين الطوائف. وتشمل هذه الإجراءات إغلاق العديد من المؤسسات المالية والبريدية الصربية، ومحاولات إعادة فتح جسر ميتروفيتسا في شمال كوسوفو، بالإضافة إلى تطبيق لوائح جديدة للعملة، والتي كانت مزعجة للسكان المحليين. وإزاء هذه الخلفية، أود التركيز على النقاط التالية.

**السيد فو كونغ** (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بحضور وزير خارجية صربيا دوريتش في جلسة اليوم. لقد استمعتُ بعناية إلى مقدمة الإحاطة، الممثلة الخاصة للأمين العام زيادة.

أولاً، ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي تصريحات استفزازية وإجراءات أحادية يمكن أن تزيد من إشعال النزاع. إن مثل هذا النشاط لا يؤثر على الحياة اليومية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية

ثالثاً، إن إنشاء رابطة/جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية يعدُّ عنصراً مهماً من عناصر اتفاق بروكسل لعام 2013. وينبغي أن تتخذ سلطات كوسوفو الالتزامات باتخاذ إجراءات عملية بدلاً من طرح مطالب وشروط جديدة باستمرار. ونأمل أن تحافظ قيادة الاتحاد الأوروبي الجديدة على حيادها في مسألة كوسوفو وأن تستخدم مساعيها الحميدة بطريقة عادلة ونزيهة. ونتوقع أن تواصل جميع الأطراف المشاركة في المناقشات الرامية إلى إيجاد حل سياسي لمسألة كوسوفو، بتيسير من الاتحاد الأوروبي.

رابعاً، تضطلع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بدور هام في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز المصالحة الوطنية، من بين أمور أخرى. وينبغي للأمم المتحدة والمجلس أن يواصل الاهتمام بمسألة كوسوفو والإسهام فيها فضلاً عن دعم البعثة في تنفيذ ولايتها على نحو كامل مع تعزيز دعم الممثلة الخاصة للأمين العام، زيادة، في جهودها.

إن عالم اليوم المتغير والمضطرب هذا لم يعد قادراً على تحمّل المزيد من الاضطرابات. فالواقع يشير إلى أنه إذا سُحِح بتراكم الخصومات الأمنية، فإنها ستؤدي إلى اندلاع الأزمة في نهاية المطاف. وبالنظر إلى تاريخ المنطقة الحافل بالحروب المأساوية، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية العمل معاً للبحث في بناء هيكل أممي أوروبي متوازن وفعال ومستدام مع الحيولة دون انزلاق البلقان إلى الاضطرابات مرة أخرى. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية لبذل جهود متواصلة لتعزيز الحوار والمشاركة والتعايش السلمي بين الطوائف العرقية في المنطقة وتعزيز تسوية سياسية مبكرة لمسألة كوسوفو.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثلة الخاصة زيادة على إحاطتها. ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها وفريقها في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في النهوض بالحوار بين الأعراق وإصلاح سيادة القانون في كوسوفو. يتعين علينا أيضاً أن نعترف بأنه هناك وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة مقيمة في كوسوفو وتؤدي العمل نفسه على نحو أنسب. فبعد

لمسألة كوسوفو تأثير على السلم والاستقرار في البلقان وفي أوروبا بأسرها. وقد ظل موقف الصين من مسألة كوسوفو ثابتاً وواضحاً. فنحن نعتقد أن أي إجراء أحادي لن يسهم في تسوية قضية كوسوفو. كما أنه لن يفضي إلى سلام واستقرار إقليميين. إننا نؤيد الأطراف المعنية، في إطار القرار 1244 (1999)، في التوصل إلى حل سياسي مقبول للطرفين من خلال الحوار والتشاور. وينبغي في هذه العملية احترام سيادة صربيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية احتراماً كاملاً.

وفي ضوء التطورات الأخيرة والإحاطة التي قُدمت للتو، أود أن أسلط الضوء على أربع نقاط.

أولاً، منذ بعض الوقت تصاعدت التوترات في شمال كوسوفو مع ارتفاع معدل الحوادث الأمنية العنيفة التي تقع مسؤوليتها على عاتق سلطات كوسوفو. فقد أعلنت سلطات كوسوفو حظراً على الدينار الصربي، وفرضت إغلاق مؤسسات يديرها الصرب، وأجرت عمليات تفتيش عنيفة للصرب في شمال كوسوفو، وخطت جسر نهر إيبار. وتؤثر هذه الإجراءات الأحادية تأثيراً خطيراً على معيشة الصرب وأمنهم، مما يثير خوفهم ويزيد من حدة المواجهة. وقد أعربت دول عديدة عن قلقها وخيبة أملها بشأنها. والصين أيضاً تشعر بقلق بالغ. إننا نحث سلطات كوسوفو على وقف الإجراءات الأحادية المذكورة آنفاً والعودة فوراً إلى المسار الصحيح للحوار والتشاور. ينبغي لقوة كوسوفو أن تحترم سيادة صربيا وسلامة أراضيها احتراماً كاملاً وأن تعمل حقاً على ما يفضي إلى السلام والاستقرار في البلقان.

ثانياً، إن التسامح والمصالحة والتعايش السلمي بين جميع الطوائف ليست شروطاً أساسية لتحقيق الاستقرار في كوسوفو، بل تساعد في تحقيق المصالح الأساسية والطويلة الأجل لجميع الأطراف أيضاً. ونلاحظ مع الشعور بالقلق تقرير الأمين العام (S/2024/741) الذي يشير إلى أن سلطات كوسوفو قد دأبت على ترهيب الصرب واعتقالهم، مع ملاحظة ضعف تمثيل الطائفة الصربية في المؤسسات البلدية في شمال كوسوفو، ما يؤدي إلى انتهاكات متكررة لحقوقهم ومصالحهم الأساسية والمشروعة. عليه، نحث سلطات كوسوفو على إعطاء الأولوية للسكان أولاً، فضلاً عن تحقيق المصالحة وحل الخلافات عن طريق الحوار والتفاوض العملي والبناء.

الهدف النهائي للولايات المتحدة تحقيق الاعتراف المتبادل ببعضهما بعضا في نهاية المطاف.

**السيدة فرايزر (مالطة) (تكلت بالإنكليزية):** أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زيادة على إحاطتها. كما أرحب بمشاركة وزير خارجية صربيا ونائب رئيس وزراء كوسوفو في جلسة اليوم.

ترحب مالطة بالتطورات الإيجابية الأخيرة والاتفاق التحولي الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة عملية برلين. فلا شك أن رفع الحظر عن اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، ورفع القيود المفروضة على الواردات من صربيا إلى كوسوفو خطوة إيجابية نحو تطبيع العلاقات بين الجانبين ويسمح لكليهما بجني ثمار إطار هذه الاتفاقية. تجدر الإشارة أيضًا إلى التسجيل الرسمي لملكية دير فيسوكي ديتشاني والإشادة به. ولكن ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة التي وضحتها الممثلة الخاصة للأمين العام في إحاطتها. ويجب التوقف عن الإجراءات التي تهدد بتصعيد الحالة في الميدان. فهي تقوض الاستقرار الإقليمي وتعرض السلام والأمن للخطر. وينبغي تجنب الخطابات الانقسامية مهما كلف الثمن. فالحوار والتعاون بحسن نية ضروريان لحل الخلافات وضمان الاستقرار.

بالمثل ندعو كلا الطرفين إلى البحث عن حلول توفيقية تؤدي إلى سلام مستدام وتقدم اقتصادي واجتماعي، فضلا عن العمل على تحقيقها. وسنواصل دعم جميع الجهود الجارية لتسهيل التوصل إلى حل سلمي ومستدام ويستجيب للشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية. بيد أن الحوار ليس غاية في حد ذاته، فقد حان الآن وقت العمل. ونحث كلا الطرفين على اتخاذ إجراءات ملموسة تكفل وقف التصعيد وحماية سلامة جميع السكان ومصالحهم. وندعو الطرفين إلى احترام التزاماتهما المنبثقة عن الاتفاق بشأن مسار تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو واتخاذ الإجراءات الوافية بتلك الالتزامات. بالتالي، فإن التمسك بالاتفاقات والالتزامات القائمة أمر بالغ الأهمية لإحراز أي تقدم. ويتعين على جميع الأطراف إعطاء الأولوية لاحترام حقوق الإنسان وحماية السكان المدنيين في جميع القرارات. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في تشكيل رابطة البلديات ذات الأغلبية

مرور ربع قرن، تجاوزت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولايتها الأصلية منذ فترة طويلة، وتدعو الولايات المتحدة المجلس إلى استعراض البعثة والعمل على إنهاء ولايتها في نهاية المطاف. فهناك مطالب أكبر ومنتافسة على وقت مجلس الأمن كما نعلم جميعاً. لذا ينبغي تقليص هذه الإحاطات إلى اجتماعات سنوية خاصة لمناقشتها. كما نحث البعثة على أن تحافظ في تقاريرها المستقبلية على وجهة نظر محايدة كي تعبر بشكل أفضل عن حياديتها.

لقد مرّ أكثر من عام على الهجوم شبه العسكري الصربي على مركز شرطة كوسوفو بالقرب من دير بانيسكا في شمال كوسوفو، ولم تحرز صربيا أي تقدم ملموس في مساءلة المتورطين، بمن فيهم ميلان رادوييتشيتش الذي أعلن نفسه قائدا للهجوم. إننا نحث على المساءلة الكاملة، وفقاً لسيادة القانون. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الإجراءات غير المنسقة التي اتخذتها حكومة كوسوفو، والتي لا تتفق مع التزام كوسوفو بالعمل من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. إن تلك الإجراءات تلحق الضرر برفاه الطوائف الضعيفة ذات الأقليات وتقوض مسار التطبيع بين كوسوفو وصربيا.

تتشاطر الولايات المتحدة تطلعات شعوب غرب البلقان، بما فيها كوسوفو وصربيا، إلى بناء تكامل اقتصادي إقليمي على نطاق أوسع، وتعزيز الاستقرار الإقليمي والديمقراطية والمجتمعات المتعددة الأعراق، فضلا عن تكريس سيادة القانون. ولا يزال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي المسار المتفق عليه لتطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو وإحراز التقدم صوب نيل العضوية في المؤسسات الأوروبية.

تواصل الولايات المتحدة العمل مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشركاء في منظمة حلف شمال الأطلسي لتهدئة التوترات في شمال كوسوفو وردع الإجراءات التصعيدية من قبل أي من الطرفين، فضلا عن المضي قدماً في تنفيذ جميع التزامات الحوار بين صربيا وكوسوفو، بما في ذلك إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية. ونحذر كلا الطرفين من اتخاذ أي إجراءات غير منسقة أو تصعيدية ونحثهما على حل المشاكل في إطار الحوار. ويظل

أشاطر زملائي توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمن العام على إحاطتها. وأود أن أرحب بوزير خارجية صربيا وكوسوفو.

إن لسويسرا علاقات راسخة وطويلة الأمد مع دول غرب البلقان التي تضطلع جالياتها في الشتات بدور أساسي في سويسرا التي تعمل بمثابة جسر بين مجتمعاتنا وتعزيز التفاهم المتبادل. لقد شهدنا منذ انضمامنا إلى مجلس الأمن أوضاعاً متوترة في البلديات الأربع في شمال كوسوفو. فلا تزال التحديات أمام الاستقرار وبناء العلاقات الطيبة بين الأعراق قائمة. وقد أدت الإجراءات الانفرادية التي اتخذت على مدى الأشهر الستة الماضية إلى انعدام الأمن بشكل كبير، مما أثر على الحياة اليومية للمواطنين، ولصرب كوسوفو على وجه الخصوص. وتؤكد سويسرا أن التعايش السلمي والشامل للجميع أمر ضروري لضمان تحقيق الاستقرار الدائم. ومن الضروري احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات، والالتزام بالمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. كما أن مشاركة صرب كوسوفو في الحكم المحلي والوطني والحياة المجتمعية أمر حيوي لتحقيق قد أكبر من التعايش السلمي.

علاوة على ذلك، فإن التأخير في التحقيقات في الهجوم الذي وقع في بانيسكا والاشتباكات التي وقعت في أيار/مايو 2023 والتي أدت إلى إصابة عدد من جنود قوة كوسوفو تزيد المخاوف أكثر. فبعد مرور عام على تلك الأحداث، من المهم الإسراع في تحقيق العدالة. تؤكد تلك التطورات أيضاً أهمية المضي قدماً في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونؤكد مرة أخرى تأييدنا للعملية والتزامنا بالمساهمة فيها. وينبغي معالجة المسائل العالقة في ذلك الإطار بطريقة بناءة وعلى أساس من الثقة. ولإيجاد حلول دائمة، ينبغي أن تكون العملية أكثر شمولاً بكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة.

إن من المؤسف تعثر الحوار بعد ذلك الزخم الذي أحدثه اتفاق بروكسل - أوهريد في وقت مبكر من عام 2023. يجب على القادة السياسيين في كوسوفو وصربيا إبداء الإرادة السياسية والالتزام الكامل بتنفيذه. وندعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما دون تأخير أو شروط مسبقة. ويعني القيام بذلك أنه يجب على كوسوفو أن تنشئ رابطة

الصربية. فمن شأن ذلك أن يكون مفيداً في عملية التطبيع هذه، وندعو إلى إحراز تقدم سريع في هذا الشأن خلال الأشهر المقبلة.

لقد مر عام على الهجمات الإرهابية على قوة شرطة كوسوفو. وللأسف، لم تحدث أي تطورات مهمة في هذه القضية. ولا يزال يتعين تقديم منفذي هجمات أيلول/سبتمبر 2023 إلى العدالة، ويجب محاسبة المسؤولين عنها. بالمثل، لا يزال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي أفضل محفل لتيسير الحوار بين الجانبين. وندعو إلى استخدام هذا الإطار على نحو أفضل لضمان ألا تسبب القرارات المتخذة صعوبات لا داعي لها على المجتمعات المحلية.

تؤمن مالطة إيماناً راسخاً بأن مستقبل كوسوفو وصربيا معاً يكمن في نيلهما لعضوية الاتحاد الأوروبي. وندعو كلا البلدين إلى مواصلة الإصلاحات الحاسمة التي تؤدي إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي، على أساس المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع المدني، بما في ذلك المجتمعات الضعيفة والمهمشة. إن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمنة للمرأة في المجال السياسي وعملية صنع القرار أمر بالغ الأهمية. تسلّم مالطة أيضاً بأهمية دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار، وتنثي على عمل الممثلة الخاصة للأمن العام. ونواصل تأييدنا الكامل لوجود البعثة في كوسوفو والتزامها بالحفاظ على حقوق الإنسان وتعزيزها، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب.

في الختام، أعرب عن أملنا في أن يتمكن الطرفان من التغلب على المأزق الحالي الذي يتسم بالأعمال الاستنزائية المستمرة والخطابات المهذّدة والوعود غير المستوفاة. ونحث كلا الطرفين على توجيه جميع الجهود لتجنب انتكاس التقدم المحرز، وندعو القادة إلى الوفاء بالتزاماتهم واتخاذ إجراءات ملموسة حاسمة لإيجاد حل سلمي طويل الأمد ومجدٍ للطرفين.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة

سويسرا.



على ذلك. اتفقنا كذلك على أن يأخذ الوفدان الكلمة، إذا رغبا في ذلك، مرة ثانية ولمدة لا تزيد عن سبع دقائق. وإنني على ثقة بأنهما سيفيان أيضا بذلك الالتزام الإضافي.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية صربيا.

**السيد دوريتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية):** يا لها من رسالة حزينة أتحت لنا الفرصة للاستماع إليها اليوم من ممثلة نظام كورتي. لقد سمعنا سيلا متوصلا من الإهانات والأكاذيب الموجهة إلى جمهورية صربيا ورئيس بلدنا - وهي لهجة تشهيرية لا تؤدي إلا إلى زيادة التوترات بين الأعراق والعودة بالمنطقة إلى الماضي. وردًا على شعوري بالقلق العميق والموثق جيدًا بشأن موقف الشعب الصربي في كوسوفو ويد التعاون الممدودة إلى الشعب الألباني هنا، أكدت ممثلة نظام كورتي مرة أخرى رفضها لعملية التطبيع بلهجة غير مقبولة ومهينة. أود أن أكرر مرة أخرى أنه ليس لدينا أي مشكلة مع الشعب الألباني، بل إن مشكلتنا تقتصر فقط على النظام الذي يضطهد الطوائف الصربية وغيرها من الطوائف غير ذات الأغلبية في كوسوفو وميتوهيا على نحو مستمر ومنظم. سأحاول التعليق سريعًا على بعض ما قاله ممثل نظام كورتي.

أولاً، إن الهوس بالرئيس فوتشيتش يخبرنا عن عدد من الأمور. أولها أن الرئيس يقود صربيا بشكل جيد وأن تعزيز أمننا الاقتصادي وموقف سياستنا الخارجية يحملان البعض على الشعور بالمرارة والغضب. كما أنهم لا يبذون احتراماً لضحايا النزاع والإبادة الجماعية باستخدام هذا المصطلح غير اللائق، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن أكثر من ثلثي المجتمع الصربي قد طُردوا قسراً من كوسوفو وميتوهيا. وبينما يحاولون خلق واقع مختلف في الميدان وطرد جميع الصرب بأفعال غير مقبولة في القرن الحادي والعشرين - بموجب القانون الدولي العام - في هذه الغرفة - فإن الرئيس فوتشيتش هو رئيسهم أيضاً. ومن غير اللائق والمهين لكثير من الشعوب أن يتم التعامل مع الرئيس والتحدث عنه بهذه الطريقة.

أشارت ممثلة النظام أيضا إلى تقاعس مزعوم من جانب الطائفة الصربية عن دعم الحكومة الصربية ورئيس صربيا. وهذا يذكرني

البلديات ذات الأغلبية الصربية على الفور. وبالمثل يجب على صربيا التوقف عن معارضة كوسوفو في المنظمات الدولية. فإن من شأن الوفاء بالالتزامات السابقة أن يضع الأسس لإحراز التقدم في المستقبل.

لقد انقضت خمسة وعشرون عاماً على انتهاء الحرب. ونشيد بالدور المحوري الذي اضطلعت به المنظمات الدولية في تحقيق الاستقرار والتنمية في كوسوفو، لا سيما قوة كوسوفو التي خدم فيها آلاف الجنود السويسريين. كما نشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على العمل الكبير الذي أنجزته منذ عام 1999، ونرى أن إجراء مناقشة بناء بشأن استعراض استراتيجي محتمل قد يكون مفيداً لمساعيها المستقبلية. فلا يزال المجتمع الدولي يضطلع بدوره في دعم الاستقرار الإقليمي. غير أن المسؤولية عن نزع فتيل التوتر وإقامة علاقات حسن الجوار تقع على عاتق كوسوفو وصربيا في الأساس. تحقيقاً لتلك الغاية، يجب إيجاد حلول سياسية تقتضي التزاماً مستمراً وجهوداً عملية.

إننا نرحب بالنتائج الأخيرة لعملية برلين، لكننا نشير إلى أن التكامل الإقليمي لا يزال شرطاً أساسياً لازدهار المنطقة. ونؤكد كذلك أهمية تعزيز الثقة بين الأطراف، بما في ذلك من خلال جهود المصالحة. ويأتي التعاون في تحديد مصير المفقودين خطوة في ذلك الاتجاه، وتضطلع سويسرا بدورها في شكل بعثة خبراء للنظر في إمكانية استخدام التقنيات الجديدة للعثور على المفقودين. ومن خلال دعم هذه الجهود، تساهم سويسرا في تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. وسوف نواصل السعي من أجل السلام والازدهار في غرب البلقان بما يتجاوز دورنا في المجلس.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة للمجلس.

طلب وزير خارجية صربيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

وقبل أن أعطيه الكلمة، أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأننا اتفقنا مع الوفدين في إطار التحضيرات العادية لهذه الجلسة على أن بإمكانهما تجاوز مدة الخمس دقائق المحددة للتكلم، وأن يتحدثا لمدة تصل إلى 20 دقيقة. ويسعدني أنهما أوفيا بذلك الالتزام، وأشكرهما



انتباه المجتمع الدولي إلى أن حكومة ألبين كورتي قد أكملت ترميم منزل ظافر إبراهيم ديفا في جنوب ميتروفيتسا. لقد كان أحد مؤسسي فرقة المشاة التابعة للجناح اليميني للحزب النازي (إس. إس. إس. إس سكندريج) كما صرح بذلك السفير الألماني في بريشتينا مؤخراً، وكان أحد أبرز شركاء الكيسلنغ الألبان خلال الحرب العالمية الثانية. لقد كان من مرتكبي الجرائم بحق الكثيرين من الصرب واليهود والغجر. غير أن سلطات بريشتينا تتظر إليه اليوم على أنه بطل قومي، حيث سُميت المدارس والشوارع باسمه. والآن أصبح له نصب تذكاري خاص به أيضاً في ميتروفيتسا، شيدته حكومة كورتي.

أخيراً، أود أن أختتم كما يلي: يمكنني أن أتصور أن بوسعنا أن نبني مستقبلاً مختلفاً تماماً إذا اتفقتنا على العمل معاً لحماية حقوق الإنسان ورفض التطرف وتعزيز القانون الدولي. بيد أن ذلك المستقبل يتطلب أن تكون لنا عقلية مختلفة، كما يتطلب أفعالاً لا أقوالاً، فضلاً عن مساءلة جميع منتهكي حقوق الإنسان وأن نكفل بناء كوسوفو وميتوهيا حيث يمكن للصرب والألبان أن يعيشوا معا في سلام وكرامة.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** طلبت السيدة غيرفالا - سفارتس الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيتها الكلمة الآن.

**السيدة غيرفالا - سفارتس (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أكرر دعوتي لأعضاء المجلس أن يأتوا إلى كوسوفو ليروا بأعينهم الوقائع هناك بعد هذه الجلسة. إننا نتناول هنا جوهر ما تتصدى له ولاية مجلس الأمن، أي أننا نتصدى لأكبر خطر أمني في أوروبا بعد الحرب في أوكرانيا. وإنني على اقتناع بأن عزيمة الغرب ستقرر مصير البلقان.

فيما يتعلق بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين صربيا وكوسوفا، أود فقط أن أكرر أن عرضنا ما زال مفتوحاً. فنحن مستعدون للتوقيع على الوثائق التي اقترح الاتحاد الأوروبي التوقيع عليها. لكننا ننظر الآن توقيع السيد فوتشيتش، وهو ما لا نراه وشيكاً. عوضاً عن ذلك فهو يكرر القول فقط بأن الاتفاق لا يتضمن أي التزامات لصربيا. وهذا مؤشر سيئ. وأمل حقاً أن تكون لدينا في عام 2025 بداية جديدة للحوار، تقترن بهدف واستراتيجية واضحة تمكننا من اتخاذ

بأمر مهم للغاية: فثلاث دورات انتخابية على التوالي، منع نظام كورتي الصرب من المشاركة في الانتخابات الصربية. إنه يمنعهم من ممارسة حقوقهم الديمقراطية الأساسية - وهو أمر أدانه المجتمع الدولي مراراً وتكراراً، بما في ذلك بعض أعضاء المجلس الذين هم من أشد المدافعين عما يسمى بكوسوفو المستقلة.

أما الأمر الثالث، وهو ذو أهمية خاصة، فيتمثل في أن السيدة غيرفالا - سفارتس. تستخدم أسلوباً معروفاً جيداً في تجريد الأشخاص من إنسانيتهم وذلك بتشويه سمعتهم ووصمهم والتقليل من التعاطف معهم إلى جانب افتعال سياق غير مقبول يرمي إلى إيذاء الأفراد المستهدفين بهذه الأساليب أو إبعادهم قسرياً. وعلينا أن نكف عن مثل هذه اللهجة التشهيرية.

وقبل أن أنهى حديثي، أود أن أقول أيضاً أنني لا أخفي حقيقة أنني التقيت في إطار عملي في كوسوفو على مر السنين بميلان رادويشيتش، مثلما التقيت بألبين كورتي، مثلما التقيت براموش هارديناي وهاشم ثاتشي وآخرين كثيرين ممن يقعون الآن في السجن بتهمة ارتكاب جرائم حرب بحق المجتمع الصربي. إنني أدين بشكل لا لبس فيه أي عنف يُرتكب ضد أي طائفة عرقية في كوسوفو وميتوهيا. ولكن لدي سؤال: لماذا تحجب حكومة ألبين كورتي أدلة عن الحادث الذي وقع في بانيسكا؟ لقد طلب مكتب الادعاء الصربي تلك الأدلة منذ عدة أشهر من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو. ويعلم الجميع في كوسوفو أن حكومته تحجب تلك الأدلة. وإذ نواسي الجميع ونعزيهم في جميع ضحايا حادثة بانيسكا، بمن فيهم السيد أفريم بونياكو، الذي ذكره الرئيس فوتشيتش علناً، فإننا نطالب بأدلة على مقتل إيغور ميلينكوفيتش وبويان ميلوفيتش وستيفان نديليكوفيتش. أرجوكم تذكروا هذه الأسماء، فعائلاتهم وعامة الناس يستحقون إجابات عن مصرعهم. هل استخدمت القوة المفرطة بطريقة قاتلة وإجرامية بحقهم؟ إن من حق العامة أن تحصل على إجابات عن هذه الأسئلة.

من بين العديد من الممارسات التشهيرية الأخرى، وُصفت صربيا بالفاشية. وبصفتي سليل عائلة من الناجين من المحرقة، أود أن ألفت

تعزيز مستوى حقوق الأقليات في صربيا نفسها. لقد أعربنا سلفاً عن استعدادنا لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بحقوق الأقليات مع صربيا. وأشار هنا إلى حقوق الأقليات الألبانية في صربيا التي تواجه تمييزاً ومعاملة لا ينبغي السماح بها في البلدان التي أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. في هذا الصدد، فإننا نراقب عن كثب ما يجري في وادي بريشيفو. إذا كانت صربيا ترمي إلى القول بعدم احترام حقوق الصرب في كوسوفا، فنحن مستعدون لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ولنر أي النموذجين أفضل.

بمناسبة الحديث عن ذلك، تحدث ممثلو صربيا وروسيا عن 83 هجوماً، علماً بأنهم هم وحدهم من فعلوا ذلك. أود أن أؤكد للمجلس أنه لم يكن أي من تلك الهجمات قد وقع بين الأعراق. بل إن ما حدث لم يكن سوى جرائم عادية تحاول شرطة كوسوفا التعامل معها بالطريقة الصحيحة، كما ينبغي أن يكون الحال في كل بلد يحكمه القانون. أعلم أن الممثل الروسي الذي غادرنا لم يعجبه ما قلته. فقبل أربعة أسابيع فقط، قام ألكسندر فوتشيتش بتكريمه هنا في نيويورك خلال اجتماعات الجمعية العامة. وأود أن أكون واضحة جداً إزاء ما قاله بشأن الشخصية غير المرغوب فيها. إلى آخره: إن ممثلي هذا الاتحاد الروسي العدواني، الذي شن حرباً مروعة على أوكرانيا، بغية محوها كدولة، غير مرحب بهم في جمهورية كوسوفا. سنواصل، بناءً على ذلك، مراقبة الموجودين هناك بعناية، وسنقوم بدراسة ما إذا كانوا يشكلون تهديداً لأمننا القومي بتمحيص شديد، ومن ثم سنتخذ الإجراءات اللازمة مستخدمين الأدوات المتاحة لدى أي دولة ديمقراطية حرة.

كما ذكر ممثل الاتحاد الروسي جيش تحرير كوسوفو، ليوحي مجدداً بأن المجرمين يقبعون حصراً في الجانب الكوسوفي ولا وجود لهم في الجانبين الروسي والصربي، وكأن لهم قديسون على شاكلة الأم تيريزا. أود أن أوضح أمراً: لقد هزمتنا ميلوسيفيتش بالتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي، ومع منظمة حلف شمال الأطلسي، وأوقفنا الإبادة الجماعية وقتل آلاف المدنيين.

كان هناك الكثير من الفتيان والفتيات الشجعان والمخلصين الذين يدافعون عن أسرهم ووطنهم. أدرك أن ممثل الاتحاد الروسي

بضع خطوات حين يكون ذلك ممكناً، بهدف التغلب على المأزق الذي خلقته صربيا.

إن مشاركة الصرب في مؤسسات جمهورية كوسوفا مسألة حساسة جداً بالنسبة لنا لأنه لم يطرد أحد الصرب من تلك المؤسسات، بل أن صربيا هي التي طلبت منهم مغادرة مؤسساتنا، وهددت أولئك الذين لم يرغبوا في المغادرة. وهي التي جعلت من المستحيل عليهم البقاء في مؤسساتنا في كوسوفا. لكن ولكي يندمجوا بشكل أفضل، وحتى يكون لهم صوت فاعل عندما يتعلق الأمر باحتياجاتهم وحياتهم اليومية وعائلاتهم، بدأ الصرب في كوسوفا الاندماج أكثر فأكثر في مؤسساتنا، - وأعتقد أنهم سيواصلون ذلك. فلن تنثني تلك التهديدات التي توجهها الهياكل الإجرامية - مباشرة من بلغراد - أولئك الذين بدأوا الاندماج بالفعل ويرغبون في العيش في كوسوفا ديمقراطية وحرّة - في بلد سيمكنهم من أن يصبحوا مواطنين في الاتحاد الأوروبي بشكل أسرع مما لو كانوا يعيشون في صربيا نفسها. وأعتقد أن الرسالة قد فهمت من جانبهم، على عكس التهديدات التي عبر عنها فوتشيتش في الإجراءات الأخيرة والتي انتقدها الاتحاد الأوروبي اليوم وأمس بشدة. فليس ثمة من يثني هؤلاء من السعي إلى بناء مستقبل أفضل لهم في دولة كوسوفا. فهم يحظون هناك بالدعم الكامل من الحكومة - ليس فقط الحكومة بل مؤسسات جمهورية كوسوفا بأسرها.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قال 17 في المائة فقط من المواطنين الصرب في البلديات الأربع الواقعة في الجزء الشمالي من كوسوفا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنهم يتقون في شرطة كوسوفا. كان ذلك في عام 2022. أما اليوم فلم نتمكن من مضاعفة ثقة مواطني بلدنا في البلديات الأربع فحسب، بل نواصل أيضاً كفاءة تعزيز تلك الثقة كل يوم. فلا توجد شكاوى على الإطلاق اليوم من مواطني تلك البلديات الأربع ضد السلطات المركزية. كما تقدم الشركات الخاصة الموجودة هناك خدمات لجميع المواطنين، وليس لبعض المجموعات العرقية فحسب. كما لم تتضرر أي من الممتلكات من جانب شرطة كوسوفا. وأدعو صربيا وكل من يهمه الأمر هنا إلى مراعاة حقوق الأقليات في كوسوفا. بل أدعو صربيا على وجه الخصوص، إلى

السيدة إيفستينغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية): أود بالتأكيد الرد على السيدة غيرفالا شفارتس، التي وُجّهت لها الدعوة للمشاركة في هذه الجلسة وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن بوصفها المنوطة بتقديم إحاطة للمجلس عن بند جدول الأعمال قيد النظر.

بيد أن هذه هي المرة الثانية التي تحدثنا فيها عن ميلوشيفيتش والخلفية التاريخية وشتى الأنواط العسكرية والنزاعات الأخرى. وفي الوقت نفسه، لم تستطع التركيز والإجابة على الأسئلة التي طُرحت عليها فيما يتعلق بتنفيذ القرار 1244 (1999) واتفاق بروكسل لعامي 2013 و 2015. ولا تستطيع حتى الإجابة عن السؤال المتعلق بسبب عدم إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية؛ وما سبب انتهاك حقوق السكان الصرب في الإقليم؛ ولماذا يتعرض الصرب المحتجزون للعنف - بمن فيهم القصر، على سبيل المثال، لمجرد ترديد أغاني باللغة الصربية؛ ولماذا تُضرم النيران في منازل اللاجئين العائدين؛ ولماذا يتم تدنيس الكنائس الأرثوذكسية. هذه هي الأسئلة التي يفترض أن تركز عليها الإحاطة، لكن على ما يبدو لا توجد إجابات.

رُفعت الجلسة الساعة 12/55.

لا يستوعب هذا الأمر لأن بلده يتعامل مع المرتزقة. لكن فيما يخصنا، فإن موقفنا واضح تماماً بشأن هذا الأمر.

أود أن أختتم بياني ببضع جمل أخيرة. سيجد الأعضاء أن الوثيقة المعروفة بالمذكرة الأكاديمية الصربية للعلوم والفنون من عام 1986 هي وثيقة أساسية استفاد منها ميلوشيفيتش في حروبه الأربع في يوغوسلافيا السابقة. سيدرك السيد جيوغار ما أعنيه. وقد أصغى الأعضاء إلى الممثل الصربي اليوم وهو يستخدم نفس ذلك النمط من الكلام. في عام 1986، إبان حكم صربيا في كوسوفو - سيجد الأعضاء في المذكرة أربعة مواضع تشير إلى "ارتكاب الألبان للإبادة الجماعية". إنها نفس الاستراتيجية. إنه ذات الخطاب الذي سبق وسمعناه. أُطلب مرة أخرى من الأعضاء التحقق جيداً من المعلومات التي يتعاملون معها - فيحكم وجودهم الفاعل كمجتمع دولي في بلدنا - فإنهم قادرون ومؤهلون للتعامل مع المعلومات ومساعدتنا في مكافحة المعلومات المضللة.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.